

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٧٢

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك



الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

A/50/455, A/50/447, A/50/424, A/50/423
A/50/534, A/50/522, A/50/506, A/50/464
(A/50/763, A/50/654)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
كاماشو - أوميسيتي (بوليفيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق
الإنسان (A/50/743)

البندان ٢٠ و ١٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

مشاريع القرارات (A/50/L.27) و (A/50/L.29) و
(A/50/L.30) و (A/50/L.31) و (A/50/L.32) و (A/50/L.33)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(ج) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة
الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها
وتقليلها:

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم
المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/50/418)

تقرير الأمين العام (A/50/203-E/1995/79 و Add.1)

مشروع قرار (A/50/L.26)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى
فرادى البلدان أو المناطق

اشترك المتطوعين، "الخوذ البيض"، في الأنشطة التي
تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية
والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية

تقارير الأمين العام (A/50/286-E/1995/113)
E/1995/115 - A/50/292, A/50/301, A/50/311

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر الي: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

مذكرة من الأمانة العامة (A/50/542)

مشروع قرار (A/50/L.23)

ونغتتم هذه الفرصة أيضا لشكر المجتمع الدولي على كل ما فعله استجابة لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٤ وما قامت به إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، التي وضعت بالفعل مشروعا لتقديم المساعدة التقنية - هو المشروع رقم MAG/84/014 - لتعزيز الترتيبات التي تضعها حكومة مدغشقر للتدخل في حالات الكوارث الطبيعية، وذلك بتكلفة تبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار، وقد جرى تنقيح ذلك المشروع وزيدت ميزانيته بناء على طلب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ٧٠٠ ٠٠٠ دولار لكي يشمل مجال الأمن الغذائي، واشترك في كفالة تنفيذه كل من برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا مثال للتنسيق الفعال الذي يأمل وفد بلدي في أن يتسع نطاقه ليمتد إلى كل هيئات أسرة الأمم المتحدة.

وقد اتخذت حكومة مدغشقر، من جانبها، خطوات لمكافحة عواقب الكوارث الطبيعية، وذلك بإنشاء صندوق وطني لتمويل أنشطة الإنعاش والتعمير. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت مدغشقر، بدعم من المانحين، صندوقا وطنيا لإعادة بناء الطرق المخربة، يمول ٦٠ في المائة منه بواسطة الدولة الملقاشية، و ٤٠ في المائة منه بواسطة صندوق التنمية الأوروبي. ويشير التقرير إلى تدابير أخرى اتخذت بشأن رصد الكوارث، وصون التربة، وإنتاج الأرز، غير أن جميع تلك التدابير إنما هي مجرد سد مؤقت للثغرات، كما أكد ذلك بالأمس ممثل الفلبين عندما تكلم بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧، ونحن نشاطره وجهة نظره في هذا الصدد، وثمة حاجة إلى تنفيذ خطة طويلة الأجل تساعد البلدان النامية على وجه الخصوص، حيث أنها معرضة للتضرر بأكثر من البلدان الصناعية، على الانتقال من مرحلة مساعدات الطوارئ إلى مرحلة التعمير.

ولا أود أن أبدو متشائما بدون داع، غير أن من الممكن حقا أن نجد أنفسنا بعد أن مر الإعصار وقد عدنا إلى حيث بدأنا. وأن تضع جميع الإنجازات التي تحققت خلال سنوات عديدة في سويغات قليلة، أو حتى في دقائق قليلة، وأن يتعين علينا أن نبدأ مرة أخرى من جديد. لذلك فإن وفدي يأمل مخلصا بأن تنفذ فعلا خطة يوكوهاما للوقاية من الكوارث الطبيعية بغية تقليل الآثار المخربة لتلك الكوارث، إن لم يكن تجنبها كلية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أذكر الأعضاء مرة أخرى بما سبق إعلانه من أن الجمعية العامة قد أرجأت إلى موعد لاحق، سيعلن عنه فيما بعد، النظر في جانبين من البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، هما الجانبان المتعلقان بالمساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي، وبالتعاون والمساعدة الدوليين للتخفيف من حدة آثار الحرب في كرواتيا، وكذلك النظر في البند الفرعي (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال المتعلق بتقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها.

السيد رافيلومانانتسوا - راتسيهيهاه (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في جلسة عامة للجمعية العامة في هذه الدورة، يسرني غاية السرور أن استهل كلمتي هذه بالاعراب عن تهاني وفد مدغشقر لكم، سيدي، على انتخابكم نائبا لرئيس الجمعية العامة ولسائر أعضاء مكتبها على انتخابهم، متمنيا لكم كل نجاح في الاضطلاع بالمسؤوليات التي أنيطت بكم على نحو جماعي.

والواقع، أن وفد مدغشقر يشعر بامتنان مضاعف لرئيس الجمعية العامة ولأعضائها لموافقهم على كلمة السماح له بالاشتراك في مناقشة البند ٢٠ من جدول الأعمال حتى بعد أن أقفلت قائمة المتكلمين.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، درس وفد مدغشقر بعناية كبيرة تقرير الأمين العام (A/50/292) الذي أعد عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٤، الذي اتخذ بعد قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٤٨ بشأن تقديم المساعدة الطارئة إلى مدغشقر. ويغتتم وفد مدغشقر هذه الفرصة ليهنيء الأمين العام على تقريره الموجز والدقيق حول الأوضاع الجغرافية الخاصة لمدغشقر، تلك المنطقة من المحيط الهندي التي تتعرض باستمرار لويلات الأعاصير المدارية والأضرار الواسعة النطاق الناجمة عن هذه الكوارث الطبيعية.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يود الوفد التونسي إذ يتكلم اليوم عن البند ٢٠ من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، أن يوجه الشكر بادئ ذي بدء إلى الأمين العام على جودة الوثائق المقدمة بشأن هذا البند.

إن القلق الذي أبداه الأمين العام إزاء الآثار المخربة للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، بما في ذلك ما تتسبب فيه من خسائر في الأرواح، وآثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على نحو ما أعرب عنه في تقريره، هو قلق تشاركه فيه جميع البلدان.

ولا يوجد اليوم أي إقليم محصن من أن تمسه الكوارث الطبيعية والتخريب الذي يتسبب فيه الإنسان. وتحدث الكوارث آثارا أطول أجلا في المناطق الفقيرة حيث أن السكان الذين يتأثرون بها أكثر عرضة للتضرر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وفي العقود الأخيرة، ساهم انتشار الكوارث في المناطق المحرومة والهشة من الناحية الإيكولوجية في تدهور البيئة قد يستحيل إصلاحه في بعض الحالات.

والفقر والضغط الديموغرافية وطريقة استغلال التربة في المناطق المعرضة للخطر، كلها عوامل فاقمت من الأضرار البيئية. وقد أحدثت في الكثير من الحالات دمارا واختلالا في التوازن بين الإنسان وبيئته الطبيعية.

فهل ثمة حاجة إلى أن نؤكد بأكثر من ذلك على الطابع المعقد للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ، أو على أن السكان والبلدان المتضررة منها يتعين عليهم مواجهتها بموارد بشرية ومادية محدودة للغاية؟ من هنا تجيء أهمية رد الفعل العاجل والحاجة إلى تنسيق ميداني ذكي للحد من الأضرار، والتخفيف من حدة عواقب الكوارث، وتمكين السكان من استئناف حياة طبيعية بقدر الإمكان والسيطرة على الحالة. وفي الوقت نفسه، فإن التنسيق الميداني الفوري ييسر للسلطات المحلية والوطنية أن تستجيب بسرعة وفاعلية لحاجات وتوقعات ضحايا حالات الطوارئ تلك.

إن حكومة مدغشقر، إذ تبرز قيمة الأنشطة التي تضطلع بها جميع أجهزة الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية وغير الحكومية، المنخرطة في تدعيم وتنسيق المساعدات الإنسانية والمساعدات الفوثية التي تقدم في حالة الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، تود أن تكرر الإعراب عن امتنانها العميق لجميع من ساهموا في ذلك من بعيد أو قريب.

وختاما، يود الوفد الملغاشي أن يؤكد أن الكوارث الطبيعية، شأنها شأن الحروب والفقر والمجاعة والأوبئة الرئيسية، هي من التحديات الكبرى التي تواجه البشرية في نهاية القرن الحالي، وإننا لندعو المجتمع الدولي إلى القيام بإجراءات لكي نواجهها سوية وندمجها في استراتيجية التنمية المستدامة. ولا مرء في أن الموارد التكنولوجية والعلمية والبشرية والمالية متوفرة بأكثر مما توافرت في أي وقت مضى وكل ما يلزم توفره الآن هو الإرادة السياسية فحسب. ولا تستطيع البلدان الصغيرة كبلدنا أن تفعل شيئا في مواجهة الكوارث الطبيعية، وذلك على نحو ما أشار إليه الأمين العام نفسه بقوله:

"ومن الواضح أن حكومة مدغشقر تفتقر في الوقت الراهن إلى الموارد والقدرة التي تمكنها من الاستجابة لحالات الطوارئ بصورة فورية ومتساوقة وهي في حاجة إلى مواصلة دعم المجتمع الدولي لها".

...

"ورغم جميع هذه الجهود، ما زالت مدغشقر عرضة للإصابة بالكوارث الطبيعية". (A/50/292، الفقرتان ١٢ و ١٦)

وحقيقة، لم تعان مدغشقر في ١٩٩٥ من أعاصير مماثلة لتلك التي عانت منها في ١٩٩٤. فلم تعلن أي حالة طوارئ خلال هذه الفترة، الأمر الذي يقابله وفدنا بالامتنان. غير أنه لا يزال صحيحا أن من الضروري مواصلة القيام بأنشطة لتدعيم القدرة الوطنية على التدخل والتعمير وإجراء تقييمات أخرى، وإن مما له أهمية حاسمة تدبير مصادر جديدة للتمويل. وتعتقد مدغشقر أن بوسعها أن تعتمد في ذلك على المجتمع الدولي.

تتعزز القدرات الوطنية ويتسنى تخفيف آثار الكوارث والحوادث دون تكرارها.

إن هذا التواصل بين الإغاثة الطارئة والتنمية، الذي تتوخاه الأمم المتحدة في هذا الإطار، هو أمر مناسب لمقتضى الحال اليوم، خصوصا في بلدان أفريقيا. والواقع أن حالات النزاعات والطوارئ، خلال العقد الأخير، قد تكاثرت في أفريقيا، مسببة آلاما للناس وضياعا للمكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وتقويضا لأسس التنمية. وقد أدت تلك الحالات أيضا إلى زيادة تدفقات اللاجئين والأشخاص النازحين. ولذا أصبح من الضروري تحويل موارد مالية وبشرية هائلة نحو إغاثة الطوارئ.

وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة في هذه الظروف أن تؤيد الجهود الرامية إلى منع حدوث حالات الطوارئ، وأن تشجع التنمية، وأن تحقق الاستمرارية بين مرحلة الغوث ومرحلة إعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية، وأخيرا أن تساعد البلدان المتأثرة على أن تتزود بنظم للإنذار المبكر ونظم لمواجهة حالات الطوارئ عند وقوعها.

وفي هذا السياق نؤكد من جديد تأييدنا لمبادرة حكومة الأرجنتين، التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء فرقة من المتطوعين، يسمون "الخوذ البيض". إن تونس التي تؤيد هذه المبادرة والتي اشتركت في تبنيها منذ البداية، تعتقد أنها مبادرة يمكن أن تسهم في تخفيف الآثار الناجمة عن الكوارث وأنها تستطيع أن تساعد البلد المتضرر في مرحلة إعادة البناء.

ومبادرة الأرجنتين جاءت في أوانها خصوصا لأنها تدعو إلى نهج شامل موجه إلى مساندة أنشطة المساعدة الإنسانية وتسهيل الانتقال من الغوث إلى إعادة التأهيل وإعادة البناء والتنمية. وسوف يتيح "الخوذ البيض" كذلك تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في هذا المجال، وسوف يعززون فضلا عن ذلك قدرات وموارد الأمم المتحدة، بقصد الاستجابة السريعة لحالات عدم الاستقرار الآخذة في الانتشار في العالم.

وتونس مستعدة، في هذا الإطار، أن تنضم انضماما كاملا إلى مبادرة الأرجنتين، آملة في أن تتخذ شكلا ملموسا تحت رعاية الأمم المتحدة.

ومساهمة منظومة الأمم المتحدة في هذه المهمة الهائلة، جنبا إلى جنب مع السلطات الحكومية، ذات أهمية بالغة. ومن الجلي أن دولنا كلها قد أنشأت، بطرق مختلفة، هياكل للتعامل مع المهام ذات الأولوية في الأحوال الصعبة. بيد أنه في تلك الأحوال المعقدة، تكون الخبرة والتجربة والمعرفة الفنية المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه، نظرا إلى ضخامة تلك الكوارث في كثير من الأحيان وجسامتها الحاجات التي تخلقها. والتي كثيرا ما تتجاوز قدرات الدول.

وفي الميدان، أظهرت التجربة في السنوات الأخيرة أن فاعلية الاستجابة للكوارث ولحالات الطوارئ تتوقف على التنسيق والمركزية من أجل مواءمة الجهود ومنع إهدار الموارد وتجنب الارتجال واللهوكة.

ويجب أن يكون هذا التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما بين المنظمات التنفيذية والوكالات المتخصصة وتحت إشراف إدارة الشؤون الإنسانية، وبالتعاون الوثيق مع حكومة البلد المتضرر.

وفي هذا الخصوص، نرغب في الإعراب عن تأييدنا للعمل الذي تقوم به إدارة الشؤون الإنسانية وإننا نعتقد أن الأهداف الخمسة التي حددتها الإدارة لنفسها في إطار أنشطتها للسنتين الحالية والمقبلة، تعد من الأمور ذات الأولوية. وإن وضع إطار للتنسيق بين أنشطة إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الإنسانية خطوة في الاتجاه الصحيح صوب تكثيف أنشطة جميع الأطراف المعنية وتنسيقها.

وفيما يتعلق بالصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، نعتقد تونس بأنه ينبغي زيادة موارده والإبقاء عليها عند مستوى مرتفع بما فيه الكفاية للمعونة على الاستجابة بفاعلية لنداءات الطوارئ.

إن هذا يمكن أن يعزز عمليات الصندوق ويزيد من فعاليته ويمكنه من الاستجابة الفعالة للكوارث وللحالات الأخرى التي يدعى إلى التدخل فيها.

وفي هذا السياق نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الحاجات الطويلة الأجل في مجال إعادة التأهيل والتنمية، للبلد المتأثر، وذلك منذ بداية حالة الطوارئ أو الكارثة. وبهذا النهج يمكن أن

سعيه إلى حل دائم، يجب عليه أن يعالج على الأقل مقصدين أساسيين هما: الأول أن يساعد المجتمع المتأثر من خلال إعادة التأهيل والانتعاش وإعادة البناء بعد الاستجابة الأولية للطوارئ. وثانياً، إيجاد آليات صالحة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات.

وفي هذا السياق، نلاحظ بقلق، من مضمون التقرير قيد النظر، أن البلدان المانحة ليست متلهفة للإسهام في عملية إعادة التأهيل والانتعاش بالسخاء الذي تظهره في الإسهام في تلبية الاحتياجات العاجلة في حالات الطوارئ. ففيما يتعلق خاصة بالمواد غير الغذائية، نجد أن استجابة المجتمع الدولي ليست واعدة. وهذا مفهوم لأن المراحل الأولى من حالة الطوارئ تثير مشاعر الشفقة بأكثر مما تثيرها مراحل إعادة التأهيل والانتعاش وإعادة البناء.

ونحن نناشد جميع المجتمعات المانحة والوكالات الإنسانية أن تولي اهتماماً جاداً لعملية إيجاد حل دائم يلبي استجابتها الأولية للطوارئ. بيد أن لحظة الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة الانتعاش والتعمير لحظة يصعب تحديدها، ولذا يجدر بنا أن نعالج الموضوع كله كصفقة شاملة في إطار عملية متواصلة.

إننا نحتاج إلى إيجاد طريقة أشد فعالية بكثير لتحقيق مقاصدنا الإنسانية في الطوارئ المعقدة من حيث الموارد المادية والبشرية فضلاً عن الاستراتيجيات. ونحن نحتاج إلى أن نقوم بذلك بمزيد من الشعور بأهمية العجلة. فإن قدرتنا على الاستجابة السريعة والفعالة أمر تترتب عليه آثار هائلة من حيث إنقاذ الأرواح البشرية - ليس فقط على المدى القصير الأجل، بل أيضاً لتوقي النزاعات في المستقبل وللأسراع بتخفيف التوترات.

وسيكون من المناسب أن نضم أن المشاكل الإنسانية التي تبقى دون حل تؤثر مباشرة على الاستقرار السياسي وقد تعبر عن نفسها فيما بعد على هيئة أزمات إنسانية أسوأ بكثير من حيث أنها تتسبب في زيادة هائلة في حجم الاحتياجات الإنسانية في حالة الطوارئ.

كذلك، فإن للدبلوماسية الوقائية دوراً تؤديه في الشؤون الإنسانية. وأن الأوان أيضاً لكي ندرك أن تحمل المسؤولية عن الاستجابة الإنسانية الفعالة يقتضي عملاً رباعياً مشتركاً من جانب الأمم المتحدة،

السيد ايتيفا (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يود الوفد الاثيوبي أن يشكر الأمين العام على تقريره المنير (A/50/203 و A/50/203/Add.1) المستمد من التجربة الميدانية، بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث.

ومن الحقائق المؤسفة أن الحاجة العالمية إلى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، أصبحت أكثر إلحاحاً اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى. ولا يتناقض هذا الإلحاح بل يتزايد. وتنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ أمر جوهري لحل مشاكل معالجة حالات التدخل الإنساني. بيد أن الحلول الدائمة لن توجد ما لم تتضمن المساعدة الإنسانية معالجة الأسباب الجذرية للطوارئ وذلك بالعمل مع جميع الجهات الفاعلة. وإيجاد الحلول الدائمة يقتضي فيما يقتضي أن تقوم الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة بالعمل سوياً مع غيرها من المنظمات ومع البلدان المتلقية، في معالجة المصادر الحقيقية للنزاعات.

إن النزاعات الإثنية والصدمات الأهلية، بآثارها المدمرة، إن هي إلا أعراض. أما الأسباب الفعلية فهي العلاقات غير العادلة بين المجتمعات والفقير المدقع. إن هذه المشاكل ينبغي معالجتها بروح ترى في الفقر المدقع والظلم في أي مكان تهديداً للعدل والثراء في كل مكان. ويتمشى هذا النهج مع القيم البشرية العالمية ومع المعايير الإنسانية. إن المنظمات الإنسانية والجمعيات المدنية والمنظمات الدولية غير الحكومية ينبغي أن تعمل مع المنظمات المحلية على رصد الانتهاكات للمعايير الإنسانية. إن التقرير الحالي للأمين العام يلاحظ ما يلي:

"من أكثر العيوب الظاهرة في الاستجابة العامة من المجتمع الدولي، النقص العام للدعم اللازم لتعزيز القدرات المحلية وآليات القدرة المحلية طوال فترة الأزمة، بيد أن قوة هذه الآليات المحلية عامل أساسي في كفاح المجتمعات المتأثرة لتحقيق الانتعاش". (A/50/203، الفقرة ١٦١)

إن الحرب والصدمات الأهلية قد أدت إلى تزايد الدعوة إلى تقديم مساعدات إنسانية هائلة، مما يجعل من الصعب القيام بدور فعّال في تنفيذ سياسات التنسيق القائمة تنفيذاً صحيحاً. إن المجتمع الدولي، في

الصدد، يبدو أن الجهود التي بذلت لتعزيز التأهب للاستجابة في حالات الطوارئ تبشر بالخير، ونحن نشجع على مواصلة بذل الجهود لتعزيز التأهب.

إن القوة المالية وسيلة هامة من وسائل تعزيز التنسيق والتأهب للتصدي لهذه التحديات. وينص القرار ١٨٢/٤٦ على إنشاء صندوق دائر مركزي لحالات الطوارئ باعتماد مقداره ٥٠ مليون دولار لضمان توفير مساعدة كافية في المرحلة الأولية لحالات الطوارئ. وهذه أداة هامة لإدارة الشؤون الإنسانية لتستخدمها في تعزيز التنسيق. وفي ضوء استخدام الصندوق على مدى السنوات الماضية، نعتقد أن مجموع اعتماد الصندوق أقل من أن يوفر استجابة مناسبة أو مجدية للطلب المتزايد على إنقاذ الأرواح في المراحل الأولى لحالات الطوارئ. لذلك، نرى أنه ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير العملية لتعزيز عملية التمويل من أجل إتاحة الاستجابة المباشرة والآتية في حينها. ونحن نؤيد التوصية بإنشاء شبك منفرد باعتماد إضافي مقداره ٣٠ مليون دولار داخل الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ ليقوم بدور العامل الحفّاز.

ونعتقد أن إدارة الشؤون الإنسانية تقوم بمهمة صعبة جدا على نحو جيد للغاية في حدود إمكانياتها، ونشعر شعورا قويا بضرورة تزويدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة للنهوض بمهمة تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدم في حالات الطوارئ والتي هي مهمة شاقة جدا. وينبغي لإدارة الشؤون الإنسانية أن تواصل تحسين هيكلها واستراتيجياتها على أساس الخبرة الميدانية المكتسبة. يجب أن نسد الثغرات وأن نزيل التداخل في الولايات الذي قد يؤدي إلى التكرار في الاستجابة لحالات الطوارئ؛ ويلزم وضع تسلسل واضح للسلطة.

وفي الختام، فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع ويمول البحث العلمي والتكنولوجيا ليتسنى التنبؤ على نحو موثوق بحدوث الكوارث واتخاذ الاستعدادات الكافية والمناسبة. ولكن، إلى أن يتم ذلك، فإن المهمة التي تواجه الأمم المتحدة هي الاستفادة استفادة كاملة من الأدوات الإنسانية الموجودة لعلاج بفعالية التحديات الناتجة عن حالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية. وزيادة تعزيز هذه الآليات يجب أن يكون جزءا من الجهود المطردة لتحسين فعالية وكفاءة عمل

والمانحين، والمنظمات غير الحكومية، والبلدان المتلقية. وما لم تتعاون كل جهة مع الجهات الأخرى بفعالية، فإن تحقيق أثر إيجابي لن يكون مستطاعا. وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح الجهود التعاونية التي تبذلها جميع الأطراف لمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات الإثنية.

ويسرنا أن نلاحظ أنه منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، زاد تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، وأن إدارة الشؤون الإنسانية لعبت دورا رئيسيا. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا العميق لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد بيتر هانسن، على دوره الذي يستحق الشناء في التنسيق - من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفرادى الوكالات الإنسانية - وعلى مساعدته في التنسيق داخل البلدان. إن عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، واستخدام الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ، وإصدار النداءات الموحدة كل هذه أمور أظهرت أن قرار الجمعية العامة السالف الذكر ينفذ في جوهره. ونحن نقدر تقديرا عميقا الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الإنسانية لرصد تنفيذ مختلف القرارات.

ونحن نعتقد أن جميع ضحايا الكوارث، سواء أكانت طبيعية أم من صنع الإنسان، يستحقون مساعدة سخية وآتية في أوانها من المجتمع الدولي، بروح من المشاعر الإنسانية والاهتمام بمحنة إخواننا من بني الإنسان. وفي تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية، تشجعنا الجهود التي يبذلها جميع المعنيين سعيا للتقيد بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة المنصوص عليها في القرار. ويجب أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية مبنيا على أساس احتياجات المتضررين. وينبغي أن يكون تخفيف المعاناة البشرية هو المعيار الوحيد للتدخل الإنساني.

إن علاج المشاكل التي تنطوي عليها حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة التي نجابهها اليوم يتطلب أدوات وتقنيات واستراتيجيات جديدة. وإيجاد سبل محددة وفعالة لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدم في حالات الطوارئ أمر يستحق اهتماما خاصا. ولا بد أن ينطوي ذلك من بين عدة أمور، على مواجهة التحديات المتمثلة في إقرار الترتيب الصحيح للأولويات عند التصدي لحالات الطوارئ. وفي هذا

"مخصصة القتال" دون الاستناد إلى أي أساس أيديولوجي واضح.

ولحسن الحظ، أن هناك أيضا دواع للأمل. ومما يشجعنا بشكل خاص التطورات الإيجابية التي وقعت مؤخرا في الجنوب الأفريقي، حيث يبدو أن الجهود التي تبذل لتهيئة مناخ من السلم والاستقرار جهود يحالفها النجاح. وفي بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة أيضا، نحس بروح مصالحة متزايدة. وهناك أيضا ما يدعو للأمل بأن اتفاق السلام الذي تم التفاوض عليه والخاص بيوغوسلافيا السابقة سينهي أربع سنوات من المعاناة المروعة والخسارة الهائلة في الأرواح.

وفي بعض الصراعات الجارية اليوم، يبدو أن العمل الإنساني يوفر إحساسا مرغوبا فيه بوضوح الهدف، ومبررا للدول للتهرب من مسؤولياتها السياسية. ومن الجهة الأخرى، جرت محاولات لاستخدام المساعدة الإنسانية لتعزيز المخططات السياسية أو العسكرية أو إكسابها مزيدا من المصداقية.

ولنتذكر أن العمل الإنساني ليست مهمته الحكم على ما إذا كانت الأسباب التي حمل من أجلها المتحاربون السلاح أسبابا وجيهة، أو لها ما يسوغها. إن هدفها الوحيد هو ضمان مساعدة الضحايا وحمايتهم. ولهذا ترى لجنة الصليب الأحمر الدولية أن من الضرورات الحيوية أن يرسم العمل السياسي أو العسكري - بما في ذلك أي عمل يجري تحت راية الأمم المتحدة - بطريقة لا تنال من حياء وعدم انحياز العمليات الإنسانية.

وبالنظر إلى ضخامة حجم العمل الإنساني الذي يلزم القيام به، فإن التضافر في أداء المهام الإنسانية يكتسي أهمية فائقة، وزيادة تعزيز التنسيق الإنساني تصبح ضرورة واضحة لمنع ازدواجية الجهود، وبالتالي لتحقيق فعالية أكبر.

وفي جهود التنسيق هذه، التي تؤدي فيها إدارة الشؤون الإنسانية دورا هاميا، هناك جانبان منفصلان يستحقان الدراسة بشكل أكثر عناية.

الأمم المتحدة. ويقتضي هذا الالتزام والقيادة الجماعية والتفاني من جانب جميع الأطراف.

وفي الوقت الحالي، لا يوجد لدينا أي خيار سوى التأهب للاستجابة بفعالية للأزمات الإنسانية وأن نتبع ذلك بصنع السلم والمصالحة والتسوية السياسية للمنازعات. وينبغي تشجيع ومساعدة المجتمعات التي تواجه الصعاب على تهيئة بيئات تيسر معالجة الأسباب الجذرية، مما يفضي إلى إقامة علاقات الوثام بين الشعوب المعنية. وينبغي للتدخل الإنساني أن يكون مقدما للتسوية السياسية. وينبغي للتسوية السياسية أن تقوم على العدالة والمساواة والديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة لمراقب لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد كونغ (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية، أرحب بهذه الفرصة لعرض آرائنا وشواغلنا بصدد العمليات الإنسانية والتنسيق في حالات الطوارئ.

إن معظم الصراعات الحالية لا تشبه كثيرا القتال في الحرب التقليدية الخاضعة لسلسلة قيادة سياسية وعسكرية منظمة. فالمعالم في حالات الصراع الحالية أقل وضوحا بكثير، والأعمال العدائية يحفزها في كثير من الأحيان توفر إمدادات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية والأسلحة الأخرى وسهولة الحصول عليها. وقد أصبحت حالات الصراع في السنوات القليلة الماضية أكثر تعقدا بسبب الانهيار التام أحيانا لأي شكل من أشكال السلطة إلا ذلك الشكل الذي يصدر عن فوهة البندقية، وبسبب انتهاك أبسط القيم الإنسانية الأساسية. ونتيجة لذلك، أصبحت محنة المدنيين أكثر إيلاما وأصبح العاملون في مجال المساعدة الإنسانية معرضين لمخاطر أمنية متزايدة.

وفي كثير من الأحيان لا تتوفر الإرادة أو الالتزام أو المسؤولية أو توافق الآراء بين القوى السياسية. وحينما تتغيب بعض القوى السياسية أو تنسحب، يرجح أن تقدم قوى فاعلة أخرى على الحلول محلها، وهذا مما قد يؤدي إلى

وهناك مصدر آخر من مصادر القلق الخاص للجنة الصليب الأحمر الدولية هو الجهود المتداخلة والنهج المتنوعة التي أثرت مؤخرا على أنشطتها المتصلة بالمحتجزين في بعض الأماكن. كل عام تزور لجنة الصليب الأحمر عشرات الآلاف من السجناء، وخبرتها وتجربتها في هذا المجال من الأمور المسلم بها. وما نتمنى أن نتجنبه هو ظهور وضع تعوق أو تعقد فيه أنشطة هيئات أخرى قيامنا بمهامنا المحددة في هذا المجال، فهذا وضع نخشى أن يلحق الضرر بالمحتجزين الذين نسعى أصلا إلى مساعدتهم.

إن هناك تحديا كبيرا يتعرض له تنسيق المساعدات الإنسانية ويستحق اهتماما خاصا وهو التحول من الإغاثة الطارئة إلى إعادة التأهيل والتنمية. إن الإغراء لا يزال قويا بين المانحين والوكالات الإنسانية للتركيز على مرحلة الطوارئ دون بذل الاهتمام اللازم بمرحلة إعادة التأهيل والتنمية. وهناك مشكلة حادة تكمن خلال عملية الانتعاش، هي مشكلة الألغام الأرضية، التي تواصل قتل وتشويه الآلاف من المدنيين الأبرياء بعد وقف الأعمال العسكرية. وقد زادت لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا جهودها الضاغطة من أجل فرض حظر كلي على تلك الأسلحة.

وأخيرا، أود أن أتناول باختصار مبادرة "الخوذ البيض". إننا نرحب بالنية الكامنة وراء المبادرة، ونعتقد أن عدة جوانب من مرحلة التنفيذ تتطلب دراسة أخرى متأنية لضمان ألا تحدث هذه الآلية الجديدة ازدواجا في جهود الهيئات الإنسانية القائمة، بما في ذلك جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن من واقع الحرب المعاصرة الكئيب أن أكثر من ٩٠ في المائة من الإصابات تقع لغير المتحاربين، أي مدنيين يستهدفون عادة بسبب انتماءاتهم الإثنية أو الدينية. والمعاناة الهائلة التي تسببها حالات الصراع هي في كثير جدا من الحالات نتيجة التجاهل الصارخ للقانون الإنساني الدولي.

والالتزام باحترام القانون الإنساني وبضمان احترامه ينبغي أن تظل له أولوية تصدي لدى الدول. والتزامها بهذا الواجب سيكون واحدا من الغايات الرئيسية للمؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي سيعقد في جنيف في غضون أسبوع من الآن.

أولا، إنشاء الآليات للتنسيق، الذي نعتبره تطورا حميدا وإيجابيا. فالدعوة الدائمة لحضور اجتماعات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والاجتماعات ذات الصلة تتيح للجنة الصليب الأحمر الدولية شرح وجهات نظرها وآرائها فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية وتقاسم المعلومات المتعلقة بعملياتها. وهي على المستوى الميداني تسهم بشكل نشط في جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات وتؤيد الترتيبات الرامية إلى مراعاة التغييرات السريعة في الظروف. وهناك عامل مؤثر على درجة اشتراك لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذه الآليات وهو استقلالها، الذي يجب المحافظة عليه لتؤدي دورها المعترف به باعتبارها وسيطا محايدا لتقديم المساعدات الإنسانية.

وبصورة عامة، نحن نرى أن آليات التنسيق ينبغي أن تظل مرنة بأكثر قدر ممكن. وينبغي ألا تعوق أداء الواجبات العملية ذات الأهمية الأكبر. كما ينبغي ألا تبطن عملية صنع القرارات. وجهود التنسيق يجب أن تخدم مصالح الضحايا على أحسن وجه متجنبية إضفاء الطابع البيروقراطي على العمل الإنساني.

ثانيا، أحد أجزاء التنسيق الهامة يتمثل في تنسيق نهج المساعدة الإنسانية، واحترام كل جهة لواجبات ومهام الجهات الأخرى والعمل بأسلوب متماسك. وبالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية، من المهم أن تلقى المهمة والدور اللذان أسندهما المجتمع الدولي إليها فهما واحتراما تامين ليس فقط من جانب أطراف الصراع وإنما أيضا من جانب الحكومات والوكالات الإنسانية الأخرى.

إن النهج الإنساني المتضافر هام بشكل خاص لحماية المجموعات الضعيفة، سواء كانت من الأفراد النازحين داخليا أو اللاجئين أو المحتجزين. وهناك الآن عدد متزايد من الوكالات المشاركة في هذا الميدان، وهي تعمل على أساس مجموعات مختلفة من القوانين ومفاهيم مختلفة للحماية. في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا - على سبيل المثال - ترى لجنة الصليب الأحمر الدولية أنه يجب الاهتمام إلى حد كبير بعدم التسرع في عودة اللاجئين والنازحين في ظل ظروف مادية ونفسية سلبية وفي وقت يسود فيه الشك في أمر إمكان إعادة توطينهم بأمان وكرامة.

ولهذا يلزمنا التأكيد من أن الترتيبات التعاونية لا تهدد فعلا، أو لا يتبادر إلى الأذهان أنها قد تهدد، استقلالية التصرف والحياد والنزاهة بالنسبة لمنظمتنا أو أي من الجمعيات الوطنية الأعضاء فيها.

ونرى أن أساس تحسين تنسيق الاستجابة الإنسانية على الصعيد الدولي يكمن في تشاطر المعلومات على نحو مؤات، وفي التخطيط الفعال والمساءلة والشفافية. وهذا يقتضي إشراك المانحين والوكالات الدولية والمنظمات المحلية والمستفيدين. ومما له أهمية مماثلة وجود معايير موحدة للاستجابة الإنسانية يتشاطرها جميع المعنيين. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على مدونة السلوك الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الطوارئ، التي تسعى إلى تشجيع وضمان التقيد بمعايير للسلوك.

وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر من جانبها قد أرست أيضا مجموعة من المبادئ والقواعد لأعمال الإغاثة في حالات الطوارئ التي يقوم بها الصليب الأحمر، والقصد من ذلك هو تنظيم عدد من جوانب الاستجابة الإنسانية الدولية في إطار الحركة.

وعلى المستوى العملي، زاد الاتحاد الدولي من تطوير قدرته على العمل في حالات الأزمات عن طريق إنشاء ما يسمى بـ "وحدات الاستجابة في حالات الطوارئ"، التي تجمع بين المعدات التقنية والأفراد والتدريب، بالإضافة إلى الإجراءات والهيكل الإدارية، لإتاحة التعبئة السريعة لموارد الجمعيات الوطنية الأعضاء فيها وكفالة الاتساق في العمل.

وأود أن أعقب بإيجاز على مبادرة "الخوذ البيض"، المشار إليها في الوثيقة A/50/542.

نلاحظ أن هناك زيادة سريعة في المساعدة الدولية المقدمة إلى السكان الفارين من العنف والانهيار الاقتصادي والاجتماعي، ونعتقد أن هذا الاتجاه سيستمر لسوء الحظ. وفي توفير المساعدة التقنية في هذه الأنماط من العمليات، يلزم أن يكون متطوعو "الخوذ البيض" على المام بعدد من الاتجاهات وأن يكتفوا تدريبهم وممارستهم طبقا لها.

وبالإضافة إلى تركيز المؤتمر على ضحايا الحرب واحترام القانون الإنساني الدولي، فإنه سيتناول مبادئ المساعدة والحماية الإنسانيين الدوليتين. ولجنة الصليب الأحمر الدولية على ثقة بأن هذا المؤتمر الهام سيوفر للدول الأعضاء في اتفاقات جنيف التي يبلغ عددها ١٨٦ دولة الفرصة لإعادة تأكيد التزامها بالمبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي. وهذا الالتزام أشد ضرورة مما كان عليه في أي وقت مضى. والمرجو أن يسهم بالتالي في تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية بشكل فعال.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد بيدرسن (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في العام الماضي واجه المجتمع الدولي مجددا تحديات ذات طابع لم يسبق له مثيل، لا بسبب عدد الكوارث فحسب، بل أيضا بسبب الطبيعة المتزايدة التعقيد لحالات الكوارث وما أدت إليه من صعوبات واجهتها الوكالات الإنسانية في أداء مهامها.

وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/50/203 يقدم نظرة شاملة للسياق الحالي المعقد بل العنيف في كثير من الأحيان، للأنشطة الإنسانية. ويشير التقرير عدة مسائل تثير انشغالنا، بما في ذلك عدم احترام المعايير الإنسانية، وآفة الألغام الأرضية، والاعتصاب كجريمة حرب، والمخاطر الإضافية التي تواجه العاملين في مجال الإغاثة، وأثر الجزاءات، والوسائل المحدودة لدى المنظمات الإنسانية لتوفير الحماية. وهذه المواضيع والمواضيع الرئيسية الأخرى سيتناولها المؤتمر الدولي الثالث للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي سينعقد في جنيف في أوائل كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بجمعياته الوطنية الـ ١٦٩ الأعضاء فيه، يعمل لصالح الضحايا وأضعف الناس في العالم. وهو لا يزال ملتزما بأهداف التعاون والتنسيق الدوليين، ولكنه مقيد أيضا بمبادئه الأساسية.

إن تزايد درجات العنف والمخاوف المقترنة بعمليات الإغاثة مما يستلزم توفر أعلى المعايير لدى

العاملين في ميدان الإغاثة. فيجب على فرادى العاملين الالتزام بمبادئ الحياد والنزاهة وتقديم المساعدة على أساس الاحتياجات. ويجب أن يكونوا مدربين ومتمرسين في كيفية استخدام هذه المهارات في سلوكهم اليومي في الميدان.

وثمة اتجاه آخر في مجال الإغاثة اليوم هو الاتجاه إلى تدخلات أطول فأطول أمدا. وينبغي أن يكون بمقدور العاملين في مجال الإغاثة العودة للبقاء مع السكان العائدين لمساعدتهم في المراحل الأولى من إعادة التأهيل، وذلك يتطلب فترات تعاقد طويلة نسبيا. ويتعين علينا ألا نغفل الدور الإنمائي الهام الذي يقع على العاملين في ميدان الإغاثة والذي يتطلب تدريباً ملائماً للأفراد في هذا الجانب من عملهم.

وأخيرا وليس آخرا، فإن مجموعات السكان المتضررة بالكوارث، تضم دائما أشخاصا ذوي مهارات ومعرفة ويمكنهم أن يساعدوا في عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل. ويتعين أن يبنى عمل الإغاثة على القدرات المحلية للأفراد والمنظمات. وبينما يرحب الاتحاد الدولي بجميع المبادرات التي تسلم بالاحتياجات الإنسانية المتزايدة حول العالم وتسعى إلى تلبيتها، فإنه مهتم بتطوير وممارسة المعايير الصحيحة للسلوك المهني، وبأن تسعى جميع البرامج الغوثية إلى البناء على القدرات المحلية بدلا من أن تحل نفسها محلها عن غير قصد. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المبادرات يجب أن تعتمد على تحليل وفهم شاملين للهيكل المؤسسية القائمة مثل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/50/203)، فإن الإجراء الذي يتخذه المجتمع الدولي لإنهاء القمع أو إحداث التغيير بوسائل غير عسكرية يمكن أن تكون له مضاعفات كبيرة على الذين هم أصلا ضحايا الهياكل السياسية والاقتصادية المجحفة. فالجزءات الاقتصادية يقع تأثيرها الأكبر على الفقراء ويمكن أن يكون لها أثر ضار على عمل المنظمات الإنسانية.

ويبرز تقرير الاتحاد الدولي لعام ١٩٩٥ عن الكوارث في العالم، في جملة أمور، قلقنا المتزايد إزاء الأثر الإنساني للجزءات. فبعد عدة سنوات من فرض الجزاءات على العراق، على سبيل المثال، يتضح الثمن

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية ستنظر في الجانبين المتبقيين من البند الفرعي (ب) وكذلك البند الفرعي (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال في موعد لاحق يعلن عنه.

وسيجري البت كذلك في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال في موعد لاحق يعلن عنه.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الأعضاء، كما أعلن في عدد اليومية الصادر اليوم، بأن الجلسة القادمة للمشاورات غير الرسمية التي يجريها السفير سوتشاريبا من النمسا بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال ستعقد يوم الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٣٠، في غرفة الاجتماع ٦.

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/50/2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن سعادة السيد سالم بن محمد الخصيبي، ليقدم تقرير المجلس.

السيد الخصيبي (عمان) (رئيس مجلس الأمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة في الدورة الخمسين التاريخية بوصفي رئيسا لمجلس الأمن وذلك لكي أقدم التقرير السنوي للمجلس الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن نافل القول إن أعضاء مجلس الأمن يعلقون أهمية كبيرة على إعداد التقرير السنوي في حينه وتقديمه إلى الجمعية العامة. وفي تقديم التقرير السنوي، سعيت إلى اتباع الممارسة التي ترسخت على مدار السنتين الماضيتين: فبعد توزيع مشروع التقرير السنوي هذا على الدول الأعضاء، تم اعتماده في جلسة عامة لمجلس الأمن عقدت يوم الإثنين ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وهذا تقليد بدأه الممثل الدائم للبرازيل في ١٩٩٣.

الباهظ الذي تتكبده أضعف المجموعات السكانية. ويلزم على أقل تقدير إنشاء آلية رسمية لتقييم الأثر المحتمل للجزءات ورصد عواقبها، وهذا أمر نادى به الأمين العام في تقريره خطة للسلام. ونحتاج أيضا إلى كفاءة الإيصال الفعلي للمساعدة الإنسانية الكافية لأشد المحتاجين إليها. وعلاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أن الأثر الإنساني للجزءات يمكن تخفيفه بإعفاء منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الراسخة القدم، كالاتحاد الدولي، وبتهيئة عملها في الميدان.

وختاما، يلزم أن يبذل المجتمع الدولي على وجه الاستعجال جهودا متجددة تنم عن التصميم على تدارك الأسباب الجذرية للأزمات. إننا نسلم بالصعوبات التي تعترض سبيل التصدي لهذه القضايا، ولكننا نؤمن بأن هذا يدعونا إلى أن نكون أكثر تصميمًا على تسخير مواردنا الجماعية لمواجهة هذه التحديات، من خلال التنسيق الفعال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.23، المعنون "اشتراك المتطوعين "الخوذ البيض" في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية".

قبل المضي في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه، بسبب خطأ غير مقصود، لم يدرج اسم تونس في القائمة الأصلية للمشاركين في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.23.

كما أود أن أذكر أنه منذ عرض مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديم مشروع القرار: اسرائيل وأوكرانيا والسلفادور والكاميرون ونيوزيلندا.

هل لي أن أعتبر بأن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.23؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.23 (القرار ١٩/٥٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٥٤ من جدول الأعمال؟

اجتماعات عامة من هذا النوع. وقد عقد أول اجتماع من هذا القبيل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وذلك لدراسة تقرير الأمين العام عن "ملحق لخطة للسلام".

كما استمرت هذا العام جلسات الإحاطة الإعلامية التي تعقدها رئاسة المجلس للدول غير الأعضاء عن عمل المجلس، والتي عقدت لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وأصبحت الآن ممارسة هامة وراسخة.

وفي آذار/مارس ١٩٩٥، وفي أعقاب الدراسة التي أجراها الفريق العامل بشأن الوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، أعلن رئيس المجلس عن إدخال عدد من التحسينات لجعل إجراءات لجان الجزاءات أكثر شفافية، وهذه التحسينات مطبقة الآن فعلا أو هي في طريقها إلى التطبيق في لجان الجزاءات.

وكذلك واصل المجلس هذا العام النظر في وسائل تعزيز المشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بالقوات بالنسبة لعمليات صون السلم، بما في ذلك تخطيطها وإدارتها وتنسيقها، وبخاصة، عند توقع تمديد ولاية أي من هذه العمليات لمدد غير وجيزة. وفور تقديم تقرير المجلس في العام الماضي إلى الجمعية العامة، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أدلى رئيس المجلس آنذاك ببيان أرسى فيه إجراءات جديدة للتشاور وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بالقوات. وأصبحت هذه الإجراءات الآن ممارسة راسخة أيضا، ويعود الفضل في ذلك إلى الأرجنتين ونيوزيلندا لأنهما بادرتا بهذه الفكرة وتابعتها حتى نهاية المطاف.

وكجزء من الجهد المبذول أيضا لتحسين وثائق المجلس وجعل عمله أكثر انفتاحا، فإن الفريق العامل ما فتئ يستعرض قائمة المسائل التي هي قيد نظر المجلس. وهذه العملية مستمرة. فلا يتم حذف أي بند من البنود إلا بعد دراسة مستفيضة ومشاورات مناسبة. ومع أنه لا يترتب على إسقاط أي مسألة من القائمة أو الإبقاء عليها، أي أثر على مضمون المسألة، فإن هذه العملية تعد عملية ترشيد ضرورية.

وكما أشارت مقدمة التقرير، فإن تقرير مجلس الأمن لا ينتوي أن يكون بديلا عن الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، التي تقدم بيانا مضمونيا أوفى لمداولاته.

إن دراسة الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن تشكل مناسبة هامة لإجراء حوار وتفاعل مضمونيين بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة، ليس فقط بشأن طبيعة التقرير، وإنما كذلك بشأن مضمون المسائل المعروضة على مجلس الأمن. ويمثل هذا الحوار دليلا صادقا على أهمية الجمعية العامة بوصفها الهيئة العامة التي تمثل العضوية الأوسع في الأمم المتحدة - فهي هيئة تخولها أحكام ميثاق الأمم المتحدة النظر ليس فقط في أعمال مجلس الأمن بل أيضا في أعمال جميع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة.

ومرة أخرى يظهر تقرير المجلس استمرار وقوع عبء عمل كبير عليه من أجل الاستجابة للمشكلات المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. وكما يشير التقرير، فأثناء الفترة قيد النظر عقد المجلس ١٥٢ جلسة رسمية، واعتمد ٧٠ قرارا ووافق على ٨٢ بيانا رئاسيا. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس ٢٧٤ جلسة من جلسات المشاورات للمجلس بكامل هيئته، استغرقت ما يقرب من ٤٢٠ ساعة، بزيادة تفوق الرقم الذي سجل في الشهور الـ ١٢ السابقة.

لقد استمع أعضاء المجلس بعناية ألى ما أبدى أثناء مناقشة تقرير المجلس في هذه القاعة في السنوات الماضية وفي المناقشات التي عقدت في أماكن أخرى في هذه المنظمة حول الطريقة التي يمكن بها جعل عمل المجلس شفافا ومتاحا لغير أعضاء المجلس أيضا. ويعترف أعضاء المجلس بأهمية هذه الشفافية بالنسبة للتنفيذ التام والسريع لقرارات المجلس. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٣، أنشأ المجلس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق، والمسائل الإجرائية الأخرى. وواصل هذا الفريق العامل الاجتماع بصورة منتظمة، وتم اتخاذ عدد من الخطوات الإضافية بناء على التوصيات التي قدمها ذلك الفريق.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، واستجابة لمقترح قدمته فرنسا وبعد مناقشة جرت في اجتماع غير رسمي للمجلس، أعلن الرئيس بأن المجلس يعتزم زيادة الالتجاء إلى الاجتماعات المفتوحة وبخاصة في المراحل الأولى من نظره في الموضوع المطروح عليه. ويهدف هذا المقترح إلى إتاحة المجال أمام مجلس الأمن للاستماع إلى آراء الأعضاء في الأمم المتحدة ممن ليسوا أعضاء في المجلس بشأن المسائل ذات الأهمية العظمى بالنسبة لبلدانهم، على أن يقرر المجلس في كل حالة على حدة ما إذا كان سيعقد

المجلس على صقلها بصفة مستمرة. والممارسة الفعلية للمشاورات المنهجية بين أعضاء مجلس الأمن البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تستحق منا كل التقدير. والإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها ممثلو الوفود عند توليهم رئاسة مجلس الأمن تسهم إسهاما كبيرا في توفير المعلومات. ووفد بلدنا يعرب عن أمله في أن تأخذ كل هذه التغيرات الإيجابية طابعا مؤسسيا في النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

وفي رأينا أن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أتاحت فرصة طيبة لجعل تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة تقريرا خاصا يختلف عن كونه مجرد كتاب مرجعي إحصائي. وكنا نتوقع من أعضاء مجلس الأمن أن يفتنوا الفرصة ويتجاوزوا الشكليات - فيستخلصوا بعض الاستنتاجات العامة عن أنشطة مجلس الأمن أثناء نصف القرن الماضي. ولكننا، للأسف، لم نجد في تقرير المجلس للعيد الخمسين ردا على سؤال بسيط ولكنه صعب في الوقت ذاته حول دور مجلس الأمن في إقامة علاقات دولية جديدة، وإسهامه في خلق هيكل جديد للنظام العالمي. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نشعر بالدهشة لأنه في الوقت الذي تجري فيه مناقشة مسألة مستقبل مجلس الأمن في إطار الجمعية العامة، يبدو أن مجلس الأمن ذاته يفضل البقاء بعيدا، ولا يبدي أي اهتمام بهذه المشكلة.

ولا يخفى على أحد أن مستقبل أنشطة منظمنا في مجال صون السلم والأمن الدوليين، سينظر إليه أولا وقبل كل شيء، في ضوء الدبلوماسية الوقائية. وقد أيدت معظم الدول الأعضاء بحماس ورقة الموقف المقدمة من الأمين العام - ملحق "خطة للسلم". وتجدر ملاحظة أن مجلس الأمن اضطلع بدور قيادي في دراسة هذا البند. وما زلنا جميعا نتذكر المناقشات المستفيضة والمتعمقة التي أجريت في المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي.

إلا أن نتائج تلك المناقشة كانت مخيبة للآمال. فبدلا من إجراء مناقشة موضوعية للاقتراحات والمبادرات المقدمة من الدول الأعضاء، والتقدم بتوصيات ملموسة ومحددة إلى الأمين العام، اقتصر مجلس الأمن على تقديم تعقيبات بالغة التعميم وردت في بيان لرئيس المجلس. وفي هذا الصدد، يناشد وفد أوكرانيا مجلس الأمن أن يعود مرة أخرى إلى مشكلة أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم، وأن يحلل آلياتها

وإنني لعلى ثقة من أن أعضاء مجلس الأمن سيصغون باهتمام إلى المناقشة التي نجريها هنا اليوم وإلى ما يطرح فيها من أفكار وتعقيبات. أنهم يرحبون بهذه الفرصة المؤاتية لإجراء حوار موضوعي مع غير الأعضاء في المجلس، وهم مستعدون للعمل، فرادى وجماعات، مع أعضاء الجمعية العامة لتحقيق الأهداف والتطلعات السامية التي حددناها قبل ٥٠ سنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكملم التالي، أود أن اقترح إقبال قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند الساعة ٥/٠٠ من بعد ظهر اليوم. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذن، أرجو من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد أوكرانيا أن يعرب عن امتنانه لرئيس مجلس الأمن، سعادة السيد سالم بن محمد الخصيبي، على بيانه الموجز والدقيق والزاهر بالمعلومات في نفس الوقت، الذي عرض فيه تقرير مجلس الأمن على الجمعية العامة.

ولقد درس وفد بلدي بعناية تلك الوثيقة الضخمة. ولفت انتباهنا هيكلها المحسن وعرضها الواضح لنتائج بحث مجلس الأمن للمسائل المطروحة عليه، والمواد المرجعية التي يتضمنها والتي عرضت بطريقة دقيقة ومريحة للقارئ. ولا يسعنا إلا أن ننوه بأن تقرير هذا العام يتضمن ملخصا للاتجاهات الرئيسية في أنشطة الهيئات الفرعية للمجلس، وبصفة خاصة أنشطة مختلف لجان الجزاءات.

وبعد تحليل أنشطة مجلس الأمن أثناء الفترة قيد الاستعراض، لا يسعنا إلا أن نعترف بأن المجلس اضطلع بجهود ملموسة بغية تحسين أشكال وأساليب عمله، وتعزيز شفافيته، وإشراك أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في عملية مناقشة المشاكل الهامة. ووفد أوكرانيا يرحب بممارسة التبادل المكثف للآراء في الاجتماعات الرسمية بشأن أهم القضايا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، وهي ممارسة يعمل

وهنا أود أن أتقدم بملاحظتين أخريين. إن من الأهمية بمكان أن تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على علم بقرار عقد جلسات رسمية لمجلس الأمن. وبالتالي، نقترح تحديد فترة زمنية ثابتة بين قرار عقد الاجتماع وانعقاده الفعلي، لتمكين الإدارات المعنية بالأمانة العامة من إبلاغ الوفود المهمة على الأقل.

وفي ظل الأزمة المالية السائدة، نرى أنه من غير الطبيعي أن تتحمل الأمم المتحدة التكاليف الباهظة المتصلة بنشر المعلومات العسكرية والفنية التي ترسل كل يوم تقريبا الى الدول الأعضاء بألاف النسخ. ونقترح أن تنشر في كل اسبوع قائمة بهذه الوثائق، تتضمن تبليغا بالوقت والمكان المتاح للوفود في الأمانة العامة للاطلاع عليها. والفوائد الاقتصادية المترتبة على هذا الإجراء البسيط جلية واضحة.

وليس من قبيل الصدفة أن تكون أنشطة مجلس الأمن في صميم اهتمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وذلك أن رخاء جميع أعضاء المجتمع الدولي ورفاهيتهم يرتهانان في نهاية الأمر بالقرارات الصادرة عن المجلس. وفي هذا الصدد، أمل أن تتذكر دوما جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن - حاليا ومستقبلا - أن أعضاء الأمم المتحدة يعهدون

"الى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات"

وأؤكد عبارة

"يعمل نائبا عنهم".

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المملكة المتحدة، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، ترحب بهذه الفرصة لدراسة التقرير السنوي لمجلس الأمن في الجمعية العامة. وقد تكلم الممثل الدائم لعمان ببلاغة - وهو رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر - نيابة عن أعضاء المجلس. وتتيح هذه المناقشة فرصة مفيدة للنظر في الأسلوب الذي يضطلع فيه المجلس بمسؤولياته بموجب الميثاق

الأساسية بغية إعداد توصيات محددة، وفعالة، وهو الأهم.

ومن بين المسائل التي يمكن لمجلس الأمن من خلالها أن يستأنف نظره في أنشطة الأمم المتحدة لصنع السلام، تقترح أوكرانيا مسألة إنشاء وصاية للأمم المتحدة على عملية إقامة الدول الجديدة واستعادة الديمقراطية في البلدان ذات النظم الاستبدادية، لتأكيد عدم جواز استخدام القوة وكفالة التقيد بمعايير القانون الدولي الراسخة. ولنا في تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا السابقة، واستعادة الديمقراطية في هايتي وعدد من الدول الأخرى، مادة خصبة علينا أن ن فكر فيها مليا.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء انسحاب مجلس الأمن فعليا من أداء وظائفه المنصوص عليها في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. ويؤمن وفد أوكرانيا بأن من واجب مجلس الأمن، في سياق مشاوراته، أن ينظر مرة كل ستة أشهر على الأقل في المشاكل المتعلقة بالحد من سباق التسلح ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، ترحب أوكرانيا بمحاولة الأرجنتين استرعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى مشكلة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وثمة انتقادات مشروعة توجهها الدول الأعضاء بالنسبة للطريقة التي تتلقى بها المعلومات عن أنشطة لجان الجزاءات، وعملية استعراض الجزاءات ذاتها. فالجزاءات التي تفرض باسم جميع أعضاء الأمم المتحدة تمس بالاهتمامات الاقتصادية وغير الاقتصادية للعديد من البلدان. وفي هذا السياق، يجب أن يتسم استعراض تلك الجزاءات بطابع العلنية.

وفي هذا الصدد، نقترح دراسة إمكانية نشر المحاضر الموجزة لمشاورات مجلس الأمن بكامل هيئته. وهذا من شأنه أن يمكن الدول الأعضاء من التعرف بوضوح على الدوافع والأسباب الكامنة وراء الإجراء الذي يقرر مجلس الأمن اتخاذه أو عدم اتخاذه.

ويكرر وفد أوكرانيا أيضا اقتراحه بأن يصدر مجلس الأمن نشرة شهرية تتضمن سردا لمواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن إزاء المواضيع قيد النظر.

مناقشة جادة بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس بشأن ولايات عمليات حفظ السلام التي يخدم فيها رجال ونساء من تلك البلدان.

وينبغي لهذه المناقشات أن تثيري عمل المجلس. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يكون أعضاء المجلس ممثلين في تلك الاجتماعات، على مستوى رفيع مناسب، وينبغي أن يقدم رئيس المجلس تقريره الى المجلس، كما هو متوخى في تلك الترتيبات. وكما قال زميلي التشيكي، السفير كوفاندا، في البيان الذي ألقاه قبل اسبوعين أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، ينبغي النظر الى هذه المشاورات لا بوصفها واجبا بل كمصدر للحكمة وكمدخل هام في صياغة الولايات.

وأخيرا، ينبغي للجوء بصورة أكبر - كما اقترح وزير خارجية فرنسا السابق، الين جوبيه، في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة - الى الاجتماعات المفتوحة لمجلس الأمن، خاصة في مرحلة مبكرة من دراسته لموضوع معين. وكانت هذه تذكرة طيبة، وينبغي، في رأي الوفد البريطاني، أن تحظى باهتمام أكبر.

ويجب أن يستمر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الاجرائية الأخرى، التابع لمجلس الأمن، في بذل جهوده لإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز شفافية وكفاءة عمل المجلس وذلك من خلال تدابير تشمل إدخال تحسينات على تقرير مجلس الأمن السنوي الى الجمعية العامة. ولا بد من استمرار عملية التغيير الارتقائي العضوي. وسيصغى وفد بريطانيا من جانبه باهتمام الى الملاحظات التي أثيرت والأفكار التي طرحت هنا اليوم في سعينا الى دفع هذه العملية قدما. ونعتزم أن نضعها في اعتبارنا عند تحضيرنا لرئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

السيد ويبسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفد اندونيسيا للسفير سالم بن محمد الخصيبي ممثل عمان، رئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه، نيابة عن المجلس، تقرير مجلس الأمن (A/50/2) إلى الجمعية العامة عن المدة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ووفدي، بوصفه عضوا في مجلس الأمن، يؤيد

والطريقة التي يبقي المجلس بها عامة الأعضاء على علم بما يقوم به بالنيابة عنهم.

ويعتقد الوفد البريطاني أن من الأهمية بمكان أن نولي أساليب عمل المجلس اهتماما أكبر بغية ضمان أكبر قدر ممكن من الشفافية التي تتمشى مع فعالية المجلس ومقدرته. وأود أن أركز ملاحظاتي على تدابير الشفافية الثلاثة التي أخذ بها المجلس في العام الماضي.

أولا، هناك عمل لجان الجزاءات. إننا جميعا ندرك حاجة الوفود الى البقاء على علم بعمل هذه اللجان - وهي حاجة ملحة بشكل خاص بالنسبة للوفود التي تكون لشركاتها طلبات معروضة على هذه اللجان. وفي شهر آذار/مارس من هذا العام، وعقب مبادرة بريطانية، أعلن رئيس المجلس عن عدد من التدابير لجعل عمل لجان الجزاءات أكثر شفافية. وتتضمن هذه التدابير ما يلي: التوسع في ممارسة إصدار البيانات الصحفية عقب جلسات اللجان؛ توفير القوائم عن حالة الرسائل الواردة في إطار إجراء "عدم الاعتراض" التي تعدها الأمانة العامة لأي وفد يرغب في الحصول على نسخة منها؛ قيام الأمانة العامة، بصورة منتظمة، بإعداد قائمة بجميع المقررات الأخرى التي تتخذها كل لجنة عاملة، وتوفيرها لأي وفد يطلبها؛ إعداد كل لجنة تقريرا سنويا يرفع الى مجلس الأمن.

كما تقرر أن تتضمن مقدمة التقرير السنوي الذي يرفعه المجلس الى الجمعية العامة معلومات عن كل لجنة أكثر مما كان يتضمنه في السابق. وتتجلى نتيجة هذا القرار فيما حظيت به اللجان من معاملة أوفى في التقرير المعروض الآن على الجمعية. وسنواصل دراسة عمل لجان الجزاءات لنرى ما اذا كانت هناك سبل أخرى لتحسين اجراءاتها.

ثانيا، هناك مسألة الاجتماعات التي تعقد بين المساهمين بقوات والأمانة العامة وأعضاء مجلس الأمن. إن الترتيبات التي حددها البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تمثل خطوة هامة نحو الأمام، وهي خطوة رحبت بها المملكة المتحدة ترحيبا حارا. ولكن يجب أن نجعل هذه الترتيبات تحقق نتيجة أفضل مما هي عليه الآن. فيجب أن تكون أكثر من مجرد فرصة للأمانة العامة لتقدم عرضا للتطورات الجارية في العمليات. وينبغي أن تكون فرصة لإجراء

الديمقراطية المتمثلة في المساواة والانصاف والشفافية، وأن تعبر تعبيراً حقيقياً عنها، سواء من حيث التمثيل أو في عمليات صنع القرار. ومن ثم ينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن يخضع، كنتيجة منطقية لذلك، لعملية مراجعة وتنشيط لضمان تكيفه الدينامي مع الوقائع المتغيرة، حتى يتسنى له الاستمرار في القيام بدور فعال بوصفه الجهاز المناطة به المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وكذلك عن التسوية السلمية للمنازعات والأزمات، وحتى يتسنى له الاستجابة للحاجة إلى إضفاء الديمقراطية والشفافية الكاملتين على عمله كيما يعبر عن التشكيل الحالي لعضويته.

هذا هو السياق الذي ينظر وفدي من خلاله إلى تقرير مجلس الأمن المعروض علينا. وفي عملية النظر إلى التقرير، أود التذكير بأنه خلال المناقشات السابقة في هذا المحفل وغيره في هذه المنظمة أعربت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي عن أملها في أن يتضمن التقرير تقييماً للمسائل التي نظر فيها المجلس وسرداً مفصلاً لعمل لجانته الخاصة. ولئن كنا ندرك الاحتراز بأن القصد من تقرير مجلس الأمن ليس أن يكون بديلاً للمحاضر الرسمية للمجلس بل، بالأحرى، أن يكون دليلاً مرجعياً لأعماله، فإن العيب الأساسي في التقرير يكمن في أنه لا يزال مجرد تجميع للوثائق والقرارات ومسرد للقرارات والإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن المسائل العديدة التي طرحت عليه.

إننا نعترف بشعور من الارتياح بأن أعضاء المجلس استجابوا فعلاً لبعض المطالب المشروعة من المجلس بأن تلك المطالب تتجلى فعلاً في التقرير الحالي. ونرحب بقرارات المجلس المتخذة في آذار/مارس ١٩٩٥ بجعل إجراءات لجان الجزاءات أكثر شفافية، وهي قرارات إما تنفذ حالياً أو أنها في سبيلها إلى التنفيذ. فإجراء مشاورات مباشرة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات بشأن إنشاء وتسيير عمليات حفظ السلام بات الآن ممارسة متبعة، خاصة عندما يكون من الضروري إجراء تمديدات أو توسيعات كبيرة. وتعتبر عمليات الإحاطة الإعلامية الدورية من رئاسة المجلس عن أعمال المجلس لغير أعضائه تدبيراً آخر يهدف إلى تعزيز الشفافية. وعلاوة على هذا أصبحت مشاريع القرارات بصيغتها المؤقتة، وكذلك التنبؤات الشهرية المؤقتة للمجلس عن برنامج عمله متاحة لجميع الدول الأعضاء،

البيان الذي أدلى به رئيس المجلس. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نوجه الشكر إلى موظفي الأمانة العامة على الجهد الشاق الذي بذلوه في إعداد هذا التقرير.

ويسر وفدي أن يلاحظ أن نظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن هذا العام هو استمرار للممارسة المتبعة التي بدأت قبل ثلاث سنوات، والتي تتيح مرة أخرى الفرصة للتفاعل اللازم وإجراء الحوار الموضوعي بين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة، وفقاً للمادة ٢٤، الفقرة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي رأينا أن هذا الشرط الدستوري الأساسي للتفاعل والحوار بين الجمعية العامة ومجلس الأمن أصبح أكثر أهمية من ذي قبل، نظراً للعمل المتسع اتساعاً كبيراً الذي يقوم به مجلس الأمن ولمسؤوليته التي لا تفتأ تتزايد في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن نافلة القول إن هذا الحوار والتفاعل يسانداً ويقويان دور كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن في اضطلاع كل منهما بولايته.

بيد أن الأهم من ذلك، في الرأي المتمعن لوفدي، هو أن إجراء هذه المناقشة مناسبة مهمة لتسليط الأضواء على خضوع مجلس الأمن للمساءلة أمام الجمعية العامة حسب نص المادة ٢٤، الفقرة ١ التي جاء فيها أن أعضاء الأمم المتحدة

"[يعهدون] ... إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

علاوة على خدمة هدف تحقيق توازن أفضل بين دور المجلس وأدوار الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

وأراء وفدي فيما يتصل بالمساعي الجارية لإصلاح وتحسين هيكل وإجراءات معينة للأمم المتحدة، بما في ذلك تكوين مجلس الأمن وإجراءاته، سبق أن عرضناها في مناسبات سابقة. فما فتئت اندونيسيا، إلى جانب سائر بلدان عدم الانحياز، تؤكد أن الأمم المتحدة لكي تصبح أداة رئيسية فعالة فاعلية كاملة في نظام دولي معزز جديد يعبر عن الحقائق الجديدة للحالة الدولية، ينبغي أن تستند إلى الروح

تنشيط الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها بهدف تحقيق المزيد من الشفافية في أعمال جميع أجهزتها.

وبالمثل، ستواصل اندونيسيا، خلال المدة المتبقية لنا في مجلس الأمن، العمل إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، على زيادة تحسين عرض تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة حتى يصبح أداة حقيقية للتفاعل بين هذين الجهازين الرئيسيين. ونرى أنه لا يمكن تحقيق هذا إلا إذا أعد التقرير بصورة أكثر موضوعية وأكثر تحليلاً. ولهذا الغرض، يقوم وفد بلدي حالياً بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء. ووفدي لا يزال يحذو الأمل في أن نتمكن معا، من خلال حوار وتفاعل مكثفين، من إجراء التحسينات الضرورية.

وفي الختام، نؤمن إيماناً راسخاً بأن زيادة درجة الشفافية، وإبلاغ غير الأعضاء في مجلس الأمن بقراراته، من شأنهما لا أن يعززا مصداقيته فحسب، بل أيضاً شرعية تلك القرارات، الأمر الذي يزيد من احتمالات تنفيذها.

السيد سوشاريا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الوفد النمساوي يقدر حقيقة أن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة يعرضه مرة أخرى. الرئيس الحالي لمجلس الأمن الذي هو في هذا الشهر الممثل الدائم لعمان. وهذه المتابعة للمبادرة التي اتخذها وفد البرازيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وبعده وفد المملكة المتحدة في عام ١٩٩٤، يمكن اعتبارها - عملاً بالمادة ٢٤ من الميثاق ووفقاً لها - بمثابة إسهام في تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

والرئاسة، بعرضها التقرير بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، إنما تدل على إدراكها للموقف الخاص للمجلس تجاه الجمعية العامة، فضلاً عن الاستعداد لإجراء حوار مع الجمعية. ومع ذلك، نرى أن هذا الموقف الخاص لا يستدعي استعراض العمل المنجز فحسب، بل - أكثر من ذلك - زيادة التفاعل، حيثما كان ذلك مناسباً بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه في وقت مبكر من عملية اتخاذ القرار. وإن تدفق المعلومات الكافي باتجاه غير الأعضاء سيستجيب لهم أن يفهموا على نحو أفضل كيف يعالج مجلس الأمن حالات سياسية، وينبغي بالتالي مواصلة تيسيره. ويتعين إقامة توازن معين بين السرية

في مسعى محدد لزيادة إمكانية الوصول إلى وثائق المجلس. وكل هذه الإجراءات مظاهر واضحة على الاتجاهات الإيجابية صوب زيادة الشفافية في أعمال المجلس، الأمر الذي يؤيده وفدي تأييداً كاملاً وينبغي تشجيعه. وعلاوة على هذا، ما زلنا نتمسك أيضاً بالدعوة إلى زيادة عدد الجلسات الرسمية وغير الرسمية قبل اتخاذ القرارات، الأمر الذي يسمح بمشاركة أوسع لغير الأعضاء. لذلك نعتبر اقتراح فرنسا بزيادة اللجوء إلى الجلسات المفتوحة، مما يتيح للمجلس الاستماع إلى آراء غير الأعضاء، خطوة في الطريق الصحيح.

وعلى الرغم من هذه التحسينات الحميدة، لا يمكن أن ننكر أن التقرير يصف في الواقع عبء عمل ثقيل يضطلع به المجلس. وعلى الرغم من الحجم الكبير للتقرير فإنه للأسف ما زال بصورة أساسية، تكديساً وصفياً للرسائل العديدة الموجهة إلى المجلس والقرارات التي اتخذها. فشكله لم يتغير تغيراً كبيراً، ولم يتحول إلى وثيقة مضمونية تتناسب مع الدور الذي اتسع كثيراً للمجلس. والرأي المدروس لوفدي هو أن التقرير السنوي للمجلس، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، ينبغي أن يكون أكثر من مجرد وصف للأنشطة واستنساخ لقرارات معروفة؛ بل بالأحرى يجب أن يتضمن تحاليل وتقييمات للقرارات المتخذة بشأن مختلف المسائل بغية الوفاء بالحاجة إلى المزيد من الوضوح وفهم أسباب ودوافع المجلس في اتخاذ تلك القرارات. لذلك تحتم الضرورة أيضاً المراعاة التامة لأحكام الفقرة ١ من المادة ١٥، من الميثاق المتصلة بالتقارير الخاصة للمجلس.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تأييداً تاماً القرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في قرطاجنة بكولومبيا، الذي رحب فيه المؤتمر بالقرارات التي اتخذها المجلس فيما يتصل بشفافيته وأساليبه عمليه، بيد أنه اعتبرها غير كافية، ومن ثم حث الجمعية العامة على أن توصي المجلس باتخاذ المزيد من التدابير لكفالة إضفاء الطابع الديمقراطي عليه بالكامل.

وانطلاقاً من اقتناعنا الجازم بأن الأمم المتحدة تعد تجسيدا عالمياً للتعددية، وتوفر الإطار الملائم للتعاون الفعال والحوار الديمقراطي بين الدول، يعتزم وفدي مواصلة الاشتراك اشتراكاً مشتركاً في عملية

البيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/1994/62 ينبغي تنفيذها بالكامل.

ويمكن تحقيق درجة أعلى من التفاعل المفضي إلى اتخاذ مجلس الأمن قرارات تكون انعكاساً أفضل لآراء العضوية الكاملة عن طريق جملة أمور منها تنفيذ المبادرة القيمة التي أطلقتها فرنسا بعقد جلسات توجيهية. ويبدو أن هذه المبادرة التي أطلقت قبل عام، باتت طبي النسيان بعدما أعتقد بأنها مرت بتجربتين، وإنني مسرور أننا استمعنا جميعاً إلى بيان الممثل الدائم للمملكة المتحدة الداعي إلى إحيائها.

إن أي ممارسة حقيقية لتكوين الرأي تكفل مدخلات من جانب العضوية برمتها ينبغي أن تركز على تبادل مثلث للآراء وتفاعل بين أعضاء مجلس الأمن، وغير الأعضاء فيه، فضلاً عن الأمانة العامة. ويتعين حينئذ أن تراعي الآراء المعرب عنها في المناقشات التوجيهية في عمليات اتخاذ القرار اللاحقة. ولعل قيام تفاعل أفضل بين مجلس الأمن والجمعية العامة يمكن الدول الأعضاء من أن تحدد بصورة أفضل مواقفها من القرارات التي يتخذها المجلس. ومن شأن هذا تعزيز هيبة المجلس وجعل قراراته أكثر فعالية.

واسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفد بلدي مرة أخرى للعمل الذي أنجزه مجلس الأمن خلال الفترة قيد النظر. فجدول الأعمال الذي اكتظ بالبند في العام الماضي كان انعكاساً للتحديات المتزايدة الخاضعة دون شك لاعتبارات سياسية جادة.

ومع ذلك، اسمحوا لي بأن أضيف، مثلما فعلت العام الماضي، ملاحظة تحذيرية وهي أنه يتعين الشعور بالقلق إزاء تزايد عدد قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية، الأمر الذي يؤدي إلى خطر انخفاض قيمتها، والميل إلى إدارة الجزئيات. ومن المناسب بالتالي ممارسة قدر من ضبط النفس لتعزيز هيبة المجلس.

لقد كان الوفد النمساوي بين الوفود التي تقدمت في العام الماضي باقتراحات بشأن الشكل الذي يمكن أن تتخذه التقارير التي سيقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في المستقبل، بما في ذلك إمكانية تقديم تقارير شهرية يمكن ضمها بعدئذ لتشكل

المفيدة التي تتصف بها مشاورات مجلس الأمن والشفافية الضرورية.

وينبغي إتاحة الفرصة للوفود ذات الاهتمام الخاص بحالات معينة يعالجها مجلس الأمن أن تعرض آراءها في مرحلة مبكرة من عملية اتخاذ القرار. وهذا ينطبق خاصة على بلدان تشعر بقلق خاص إزاء نزاع معين، أو على بلدان ستضطلع، بسبب موقعها الجغرافي، بدور معين في سياق عمليات تنشئ قرارات مجلس الأمن ولايتها أو تأذن بها.

ويرحب الوفد النمساوي مخلصاً بالتحسينات الكبيرة التي أجراها المجلس في العام الماضي أو نحو ذلك بغرض إمكانية الوصول إلى المعلومات على نحو أفضل، بما في ذلك شفافية أكبر في عمل لجنة الجزاءات، مثلما أوجزه للتو الممثل الدائم للمملكة المتحدة. ومن غير ريب أن هذه الخطوات وغيرها تشكل أثراً جانبياً إيجابياً للمناقشات الجارية في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وينبغي استمرارها. وفي هذا السياق، نتطلع قدماً إلى عقد جلسات للفريق العامل في المستقبل، حيث نأمل في أن يقدم لنا أفكاراً إضافية حول تحسين طرائق العمل والتفاعل بين المجلس والجمعية العامة.

ونكرر اليوم رأينا بأنه لما كانت مناقشة توسيع مجلس الأمن تصطدم ببعض الصعوبات البديهية، فإن الحاجة العاجلة إلى وجود شرعية أكبر لمجلس الأمن تتطلب إيلاء اهتمام أكبر لما يسمى بمسائل "المجموعة الثانية"، بغرض زيادة تعزيز شفافية المجلس وطرائق عمله.

وتعلق النمسا أهمية خاصة على إجراء حوار مستفيض في ميدان عمليات حفظ السلام. فالآلية الحالية للتفاعل بين مجلس الأمن والأمانة العامة والمساهمين بقوات، وهي الآلية التي جاءت - على رغم محدوديتها - نتيجة مبادرة قيمة للغاية أطلقتها الأرجنتين ونيوزيلندا، ينبغي زيادة تعزيزها. وسيطلب في هذا السياق بذل جهد من كلا الجانبين - أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء فيه. وبغية كفالة الالتزام الضروري للدول الأعضاء عن طريق التأييد العام للعمليات الجديدة الجارية والمحتملة على حد سواء، خاصة في ضوء العدد الكبير للعمليات وتزايد القيود على الموارد المتاحة، نرى أن الإجراءات المذكورة في

إن عدد الاجتماعات الرسمية التي عقدها المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض، قريب من العدد المقابل في السنة السابقة. وتوفر الوثيقة A/50/2 مرشدا ومرجعاً مفيداً لتلك الاجتماعات. بيد أنه لا يمكن أن يقال نفس الشيء عن المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئة، فهذه المشاورات استغرقت ٤٢٠ ساعة خلال الـ ١٢ شهراً قيد النظر، مقابل ٣٥٣ ساعة في فترة الـ ١٢ شهراً السابقة. إن الجزء الأكبر من نشاط المجلس أصبح يتركز على نحو متزايد في هذه الاجتماعات غير الرسمية، التي لا يصل مضمونها إلى العضوية العامة إلا من خلال جلسات إحاطة إعلامية طوعية تقوم بها الوفود أو يقوم بها رئيس المجلس.

وباشتداد الخلل في النسبة ما بين عدد الجلسات الرسمية والجلسات غير الرسمية، تجد الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن أنها لا تزال تواجه المصاعب في سعيها إلى متابعة مجريات الأمور.

إلا أن التأييد الواسع النطاق لفكرة لجوء المجلس بدرجة أكبر إلى عقد الاجتماعات المفتوحة التي هي فكرة أعرب عنها جميع من شاركوا في المناقشة التي جرت في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وروج لها وفد فرنسا، واعترف بها البيان الرئاسي المعتمد في تلك المناسبة، يجب أن يتجسد في صورة نتائج ملموسة بصورة أقوى. وقد جرى تبادل مثير للآراء في شباط/فبراير من هذه السنة، فيما يتعلق بـ "ملحق خطة للسلام" للأمين العام ولكن لم تتح فرصة مماثلة بشأن مسائل أخرى تحظى ببالغ الاهتمام من جانب المنظمة. وإذا كان تدفق المعلومات فيما بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى هدفاً مشتركاً بحق، وجب أن تجري المناقشات المفتوحة على نحو أكثر تواتراً.

ويكتسي الاتصال بين الأعضاء وغير الأعضاء أهمية خاصة بصدد القرارات المتصلة بعمليات حفظ السلم. ونتيجة الزيادة الحاصلة في عدد وتعقد هذه العمليات أصبحت آثارها السياسية والمالية تكتسي أهمية أكبر لدى لدول الأعضاء. وأن ترتيبات المشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بالقوات، على أساس الإجراءات الموضحة في البيان الرئاسي الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قد أدت إلى حد ما إلى تحسين نوعية وسرعة تدفق المعلومات المتاحة. ولكن هذه الترتيبات يلزم أن تدرس من جديد في ضوء التجربة.

التقرير السنوي لمجلس الأمن، دون إقامة عبء كبير على عمل الأمانة العامة.

ومن رأينا أن التقرير، كما هو يتضمن، في المقام الأول، سرداً دقيقاً للوثائق الرسمية التي أصدرها مجلس الأمن خلال الفترة قيد النظر، وهو بالتالي أداة مفيدة للغاية بالنسبة للوفود - ولعل أكثر من ذلك - بالنسبة لدارسي التاريخ المعاصر.

وبالتأكيد ستتعزيز قيمة التقرير بإضافة بعض التحليلات لعمليات التفاوض والتشاور التي أدت إلى قرارات معينة. ونحن ندرك تماماً بالطبع الصعوبات المحتملة في هذا المضمار. بيد أن تقديم تقرير عن أعمال المجلس يكون متصفاً بطابع تحليلي أكبر أمر سيسهم بالتأكيد في شفافيته، بالإضافة إلى تعزيز التفاعل الذي أشرت إليه فيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة ولهذا فإنه يستحق الجهد الإضافي الذي سيتعين بذله في هذا السبيل.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي بأن أبدأ بشكر السفير الخصيبي ممثل عمان على عرضه المفيد لتقرير مجلس الأمن الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ويسعدنا أن نسجل أن هذه الممارسة من جانب رئيس المجلس قد بدأها وفدي في عام ١٩٩٣ واستمرت على يد وفد المملكة المتحدة في عام ١٩٩٤، وهي في طريقها إلى أن تصبح تقليداً مرغيباً. وإننا نرحب بهذا الاتجاه كإسهام إيجابي في تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، مما يتمشى مع الاهتمام المتزايد من جانب الأعضاء بصفة عامة بأنشطة المجلس.

إن نظير الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن يتيح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة قيمة للمشاركة في المناقشات الخاصة بأعمال جهاز يحتل دوراً مركزياً في ولاية المنظمة بصفة عامة. وبما أن أنشطة مجلس الأمن المكثفة تثير اهتماماً متزايداً، فإن المطالبة بتقرير أفضل وأكثر شمولاً تؤدي الآن إلى بعض التحسينات التي تستحق التقدير. ولكن رغم أن ترشيد وثائق مجلس الأمن وإجراءاته الأخرى قد أسهم في تحقيق المزيد من الشفافية، فإن من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من التقدم.

إن كون البت في القرارات الملزمة قانوناً، مثل تمديد نظم الجزاءات، يتم في مشاورات غير رسمية يعقدها مجلس الأمن أمر لا يزال يشكل وضعا شاذاً. ويجدر بالفريق العامل المعني بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته أن يواصل دراسته للمسائل التي من هذا القبيل في سياق ما يسمى بقائمة بنود المجموعة الثانية التي تنصب على تنظيم المجلس وأساليبه عمله. وقد أسهمت المناقشات في ذلك المحفل بالفعل في إدخال بعض التحسينات في أساليب وإجراءات المجلس وستستمر دون شك في المساعدة على رفع المستوى العام للوعي فيما يتعلق بتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

لقد انتهت فترة البرازيل كعضو غير دائم في مجلس الأمن في الشهر السادس من شهور السنة التي يغطيها التقرير. والبصيرة المكتسبة بعد وقوع الأحداث لم تؤثر على التزامنا بالمبادئ الأساسية التي وجهت مشاركتنا في مجلس الأمن خلال السنتين من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤. ومن بين هذه المبادئ، أود أن ألقى الضوء على السعي المستمر من أجل التسوية السلمية والتفاوضية للنزاعات مع احترام حكم القانون في العلاقات الدولية واحترام مبدأي عدم التدخل وسيادة ووحدة أراضي الدول.

ولا نزال نعتقد أن الأمم المتحدة تلعب دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في تعزيز السلم والأمن الدوليين، ونحن نؤيد وجود مجلس أمن قوي وتمثيلي وقادر على الوفاء بمسؤولياته ويتمتع بسلطة وشرعية. إن الظروف الدولية المتغيرة بسرعة في النصف عقد الماضي قد وضعت تحديات جديدة أمام مجلس الأمن. وبينما عولجت بعض تلك التحديات بنجاح، كان على المجلس في حالات أخرى أن يواجه نقداً وسطاً من الإحباط.

لقد ترك الصراع الطويل والعنيف في البلقان قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم معرضة لحالات من القتال لم تكن مستعدة لها. وإن عدم استعداد الأطراف لأي تنازل أمراً راح يزيد تدريجياً من استياء المجتمع الدولي، بينما ظل مجلس الأمن، في أفضل التصورات، مجرد مراقب ملم بمجريات الأحداث في عملية لا يمارس فيها نفوذاً يذكر. وبينما نرحب بحرارة باتفاق السلم الذي وقع بالأحرف الأولى في الأسبوع الماضي في دايتون بولاية أوهايو فإننا نؤكد، في نفس الوقت،

إن قيام آلية مؤسسية أوطد لإجراء المشاورات بشأن عمليات حفظ السلم بين المجلس والأمانة والبلدان المساهمة بالقوات، شئ في صالح جميع من يهمهم الأمر. فبمجرد جلسات تضم هذه الأطراف على نحو أكثر انتظاماً وأوضح تحديداً سيعزز التماسك فيما بينها في جميع جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم، وأوضح تحديداً، وسيجعل عملها في الميدان أكثر فعالية.

والتقرير السنوي هذه السنة يبدي النية في جعل إجراءات لجان الجزاءات أكثر شفافية تمشياً مع قرار المجلس القاضي بأن يتضمن عرض التقرير معلومات أوفى عن أنشطة كل لجنة. وبينما يبدو أن هناك اتجاهًا جديراً بالثناء من جانب المجلس لجعل أعمال لجان الجزاءات أقل غموضاً بالنسبة لغير الأعضاء، فإن التدابير التي اتخذت حتى الآن أقل مما نتوقعه. وكما أوضحت المناقشات الراهنة الجارية في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المعني بخطة للسلم ليس هناك خلاف حول ضرورة تحقيق شفافية أكبر في هذا الميدان. بيد أن مذكرة رئيس المجلس في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/234) يجب أن تنفذ على نحو أكمل وأكثر مدعاة للرضا.

لقد أدت بيئة ما بعد الحرب الباردة إلى فرض جزاءات في حالات أكثر تواتراً مما حدث خلال الـ ٤٥ سنة الأولى من حياة المنظمة. وتعتمد فعاليتها على العمل الذي تتخذه فرادى الدول الأعضاء التي يتعين عليها إدراج الجزاءات في نظمها القانونية. وسيتعزز الاحترام الصارم لنظم الجزاءات إذا ما توفرت بيسر أكبر المعلومات ممن يتحملون المسؤولية عن تطبيق القرارات والمقررات الخاصة بالجزاءات.

ومن الطبيعي، من ناحية أخرى، أنه بالنظر إلى التكلفة الاقتصادية والسياسية التي تتكبدها دول معينة من جراء احترام نظم جزاءات معينة والتي هي تكلفة باهظة في كثير من الأحيان، فإن هذه الدول يصبح من حقها أن تتابع عن كثب المداولات التي تؤثر على هذه الأنظمة ويجب أن تؤخذ آراؤها بعين الاعتبار من خلال الإجراءات المناسبة. كما أن القلق إزاء أحوال السكان الضعفاء يجب أن توفر القنوات الكافية للتعبير المشروع عنه بل للالتفات إليه فيما نأمل.

وختاماً نود أن نؤكد دعمنا لتكثيف التبادل بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وتظل دراسة الجمعية العامة للتقرير السنوي لمجلس الأمن وفاء بأحكام الميثاق في المقام الأول. ولكن مع اتساع نطاق اهتمام الأعضاء عموماً بأنشطة المنظمة في ميدان السلم والأمن ومشاركتهم فيها يمكن أن تصبح هذه المناسبة مفيدة بشكل تزايد في إجراء مناقشة شاملة حول عمل المجلس.

السيد ماروياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): رفع مجلس الأمن قبل أسبوعين تقريره السنوي (١) الخمسين الى الجمعية لاجتماعها. وإذا كان للمرء أن يقارن أحدث هذه التقارير بالتقرير الأول المقدم قبل نصف قرن فإنني واثق بأنه سيصدم بالتوسع الدرامي في دور المجلس وأنشطته في مجال صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما منذ نهاية الحرب الباردة.

وقد ظل مجلس الأمن يجتمع بصورة تكاد تكون يومية في السنوات الأخيرة لاستعراض الكثير من القضايا الملحة المدرجة في جدول أعماله؛ ولتقييم الأوضاع التي يمكن أن تشكل تهديداً للسلم في مختلف أنحاء العالم؛ ولاتخاذ طائفة من الإجراءات لمراقبة وقف إطلاق النار ومنع الصراعات والحد من انتشارها؛ ولفض المنازعات؛ ولفرض السلم بعد تسوية الصراع.

وكانت اليابان تؤيد دائماً الجهود التي يبذلها مجلس الأمن وهي مصممة على الإسهام في أعماله. ومع تزايد أهمية المجلس واستمرار الزيادة في التوقعات الدولية منه أصبحت الحاجة الى تعزيز أدائه وتدعيم شرعيته وفعاليتيه أكثر إلحاحاً. وقد أكد وفدي في مناسبات شتى من إعادة تشكيل المجلس وتحسين أسلوب أدائه لأعماله عنصران يكونان معاً الأساس لبرنامج الإصلاح الشامل. وترجز اليابان بإخلاص أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن العنصرين بحلول نهاية الدورة الخمسين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وكان تحسين طرائق عمل مجلس الأمن محور مناقشة شاملة بشأن هذا البند ذاته في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة ثم مرة أخرى في آذار/مارس الماضي في اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وأعربت دول أعضاء كثيرة عن آرائها بشأن الطائفة الكبيرة من القضايا

أهمية الحفاظ على دور المجلس في الحالات التي يتعرض فيها السلم والأمن الدوليان للخطر بجلاء.

ومع تزايد عدد الحالات التي يفوض فيها المجلس الغير باتخاذ تدابير الانفاذ يجب الحرص على إيجاد آليات كافية لضمان توفر المحاسبة الواجبة عما يجري في إطار هذه الجهود. ولا نزال مقتنعين، من ناحية أخرى، بأن اختصاص المجلس لا يجب أن يمتد إلى مسائل لا ترتبط مباشرة بصيانة السلم والأمن الدوليين. إن المبادرات الاستثنائية المخصصة لحالات معينة قد تبدو خياراً جذاباً كاستجابة فورية لإزاء تفشي أعمال الخروج على القانون والأعمال الإجرامية المرتكبة ضد الإنسانية. ولكننا يجب أن نظل على وعي بقيود مجلس الأمن في الميدان القضائي، ونحن لا نحذ إلا الحلول التي تستند إلى سند قانوني متين.

ويتمثل قدر كبير من جدول أعمال المجلس في حالات القلاقل الواقعة في بلدان نامية. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في الجنوب الإفريقي وأمريكا الوسطى. لقد كانت البرازيل تشارك في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلم في هاتين المنطقتين وستواصل القيام بدورها في الإسهام في توطيد التقدم الذي أحرز.

وعندما تضطر هذه الاقتصادات الهشة الى التصارع مع الأزمات التي تقصد مضاجعها داخليا وتؤثر تأثيراً سلبياً على الأمن الإقليمي، فإنها تعاني من نكسات هائلة لجهودها الرامية الى التغلب على تدني تنميتها. وينبغي أن يؤدي القبول الإجماعي للصلة بين السلم والتنمية الى زيادة الحساسية بالنسبة للمشاكل الحادة التي تواجهها البلدان الخارجة من صراعات اقتصادية واجتماعية مدمرة في العالم الثالث.

وقد أشار الأمين العام في مناسبات مختلفة الى عمليات حفظ السلم تساعد أيضاً هي وعناصرها العسكري، في ترميم وإعادة تنظيم البلدان المنكوبة بالصراع وذلك من خلال أنشطة كتطهير الألغام وبناء الطرق. ولا ينبغي الاستهانة بأهمية هذه الأنشطة. بيد أنه مع اكتساب الخبرات من وقف انتشار الصراعات في بيئة ما بعد الحرب الباردة ينبغي أن يتزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في سياق الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم بعد الصراع.

مواصلة تحسين هذه المشاورات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

كما أن هناك حاجة الى وجود آلية تصمم لإتاحة الفرص أمام الدول غير الأعضاء ذات المصلحة المباشرة في أي قضية بعينها - كالدول المجاورة لأطراف الصراع - للإعراب للمجلس عن آرائها. ونرى أن أفضل طريقة لذلك هي أن يتم في إطار جلسات صغيرة غير رسمية تعقد بيم هذه الدول وممثلي المجلس. أما عن وضع البلدان الأخرى في أي نزاع والتي تتضرر بشكل خطير من جراء عقوبات اقتصادية يفرضها مجلس الأمن فالإعلان تقترح أن يمظر المجلس في وسائل عملية لمعرفة آرائها وتقدير ما تتعرض له من مصاعب. وهذا بدوره ينشط المناقشات حول هذه القضية في محافل الأمم المتحدة الأخرى. كذلك نرحب بالمبادرات المختلفة التي اتخذت لتحسين الشفافية والكفاءة في لجان الجزاءات.

والنقطة الثالثة التي أود التعليق عليها هي العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. فميثاق الأمم المتحدة، كما نعلم، يلقي بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن. بيد أنه ينبغي، في هذا الإطار الأساسي، التنسيق العضوي بين أعمال المجلس والجمعية العامة بقصد توطيد تعاونهما وتكاملهما. ونرى مجالات كثيرة يمكن للجهازين القيا بدور تكاملي فيها ومنها الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على تقرير مجلس الأمن السنوي الى الجمعية العامة. فلئن كان للتقرير في شكله الحالي قيمة معينة بصفته مستودعا للمعلومات الحقيقية، بما فيها قائمة من القرارات التي اتخذها المجلس، فإنني أعتقد بأن قيمته تكون أكبر وفائدته أعظم وأنه سيشجع على إجراء مداولات أكثر فعالية في الجمعية العامة إذا احتوى على وصف تحليلي أو موضوعي لأنشطة المجلس.

وختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير وفد بلدي لادخال تدابير لتعزيز الشفافية في أنشطة مجلس الأمن. ونأمل أن تستمر هذه الجهود، مع إيلاء الانتباه اللازم لضرورة المحافظة على الكفاءة في أعمال المجلس. وستضاعف اليابان، من جانبها، جهودها الهادفة الى الاسهام في الأعمال الهامة لمجلس الأمن.

المتعلقة بطريقة عمل المجلس. أما المجلس فقد قام من جانبه بتحسين تدفق المعلومات وتبادل الأفكار بين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى. كما أصبح من نهجه عقد اجتماعات رسمية أكثر تواترا، وخاصة في المراحل الأولى من مناقشته لأي موضوع. وبدأ، فضلا عن هذا، عقد مناقشات توجيهية، وأسس ممارسة عقد دورات اطلاع رئاسية للدول غير الأعضاء في المجلس. وتعتبر اليابان هذه التدابير جيمعها مفيدة للغاية وتؤيدها بقوة.

بيد أنه لا يزال هناك متسع للإصلاح في مجال شفافية عمل المجلس. وتظل اليابان على رأيها بأن أمامنا ثلاثة مجالات بالذات تستحق التمحيص. أولها توفير مجلس الأمن للمعلومات غير أعضائه. والثاني وجود آلية تتيح انعطاس آراء غير الأعضاء في مناقشات المجلس وقراراته، والثالث يتعلق بضرورة تحسين التنسيق بين مجلس الأمن وسائر أجهزة الأمم المتحدة ولا سيما الجمعية العامة.

فمن ناحية توفير مجلس الأمن المعلومات للدول من غير أعضائه نرى أن الوضع تحسن كثيرا نتيجة لعدة تدابير اعتمدها المجلس. وأود أن أخص بالثناء جلسات الإحاطة الإعلامية المنتظمة التي يعقدها رئيس المجلس مع غير الأعضاء فيه بشأن اجتماعات المجلس غير الرسمية. بيد أنني مع ذلك أجدني مضطرا للإشارة الى الميل المؤسف مؤخرا الى التقليل من تواتر تلك الجلسات. وتود اليابان أن ترجو مجلس الأمن أن يعقد جلسات الإحاطة الإعلامية بصفة يومية. ونود أيضا أن نقترح مجددا أن تتاح الورقات المعممة على أعضاء المجلس في المشاورات غير الرسمية لغير أعضائه بصورة منتظمة في اليوم نفسه.

وفيما يتعلق بالعنصر الثاني، أي الآلية التي تكفل انعكاس آراء غير الأعضاء في مناقشات المجلس وقراراته قد يكون من المفيد أن يستنبط المجلس آلية مناسبة وعملية لإتاحة الفرصة أمام المهتمين من غير الأعضاء للإعراب عن آرائهم. وقد خطا مجلس الأمن خطوة كبيرة في هذا الاتجاه بإجرائه مشاورات ثلاثية مع البلدان المسهمة في عمليات حفظ السلام ومع الأمانة العامة بشأن الجوانب المختلفة لهذه العمليات. بيد أن هذه الممارسة أصبحت أيضا اسمية الى حد ما لأن الوقت المخصص لهذه المشاورات والمعلومات المقدمة الى هذه البلدان تكون غير كافية. فنرجو

أولا، لأن كانت هناك بعض التغييرات في التقرير، فإنه لا يزال، كما كان في الماضي، مجرد تلخيص للمقررات والاجتماعات، بما في ذلك سرد المراسلات والوثائق التي تسلمها المجلس. وإذا لم تضطلع هذه الجمعية بدراسة مستفيضة للتقرير، فيمكن أن يظل تقريراً سطحياً يهدر أوراق المنظمة ومواردها. وفي حين أنه من المثالي أن نحصل على تقرير تحليلي ومضموني، في شكل تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فإن ماليزيا تدرك أن التقرير الأخير من إعداد رئيس الأمانة العامة. وتعتقد ماليزيا أن هذا البند من جدول الأعمال يوفر فرصة ممتازة لعامة الأعضاء كي يبدوا رأيهم في أعمال مجلس الأمن كما هي موضحة في التقرير.

وفي هذا الصدد، يود وفد ماليزيا أن يشير إلى الفصل ٢٤ من التقرير، الذي يتناول قضية الضمانات الأمنية. وقد كانت ماليزيا من البلدان التي اشتركت في المناقشة التي جرت في مجلس الأمن في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ قبل اتخاذ القرار ٩٨٤ (١٩٩٥). وماليزيا، بالإضافة إلى بلدان أخرى شملت مصر، أيدت اندونيسيا التي تكلمت بصفقتها رئيس حركة عدم الانحياز، فأكدت أن الإعلانات الخمسة الصادرة عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تباينت من ناحية هيكلها ومضمونها، كما أنها ظلت خالية من أية قوة قانونية. وأكدنا أن الموقف يتطلب صكاً ملزماً من الوجهة القانونية، يتم التفاوض بشأنه دولياً، وتلتزم بمقتضاه كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بتطبيق نفس الأحكام وبالوفاء بنفس الشروط.

ومن الواضح أن قرار المجلس لم يحصل على تأييد العدد الأكبر من الأعضاء. وكان يجب على الجمعية العامة، وبخاصة اللجنة الأولى، أن تنظر أولاً في القضية كما حدث في حالة تقرير الأمين العام "ملحق لخطة السلام".

ثانياً، من الضروري أن نطرح هنا الآثار المالية لقرارات المجلس، ولا سيما تلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وقد جرت العادة على إحالة أي مشروع قرار تترتب عليه آثار مالية إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قبل أن تبث فيه الجمعي العامة. إلا أنه في حالة مجلس الأمن لا يوجد نص على اتباع هذا الإجراء، وإن اللجنة الخامسة لا تدرس ميزانية هذه العمليات إلا بعد أن يبت فيها المجلس. ويجب أن تطبق المسؤولية المالية على مجلس الأمن

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تقتضي تقديم مجلس الأمن إلى الجمعية العامة الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق التي تدعو إلى أن

"يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها".

وفضلاً عن ذلك، قررت الجمعية العامة، بقرارها ٢٨٦٤ (د-٢٦)، الذي اتخذته عام ١٩٧١، أن تستطلع وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن سبل ووسائل تعزيز فعالية مجلس الأمن وفقاً لمبادئ الميثاق وأحكامه. ويشهد تزايد عدد المتكلمين بشأن بند جدول الأعمال الحالي على الأهمية التي تعلقها الوفود على مهام مجلس الأمن وعلى أدائه لأعماله.

وبعد أن تنظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن، من المعتاد أن تتخذ مقررًا ينص على أن "الجمعية اعامة تحييط علماً بتقرير مجلس الأمن". وفي حين أننا نسلم بأن الجمعية لم تعرب أبداً عن رضاها أو عدم رضاها عن التقرير في مجمله، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن لها السلطة في أن تدرس وتناقش بكل عناية أية مسائل تنتج عن الأمور الواردة في تقارير مجلس الأمن. ونود أن نؤكد من جديد أن المناقشة حول هذا البند تتفق والمادة ١٠ من الميثاق.

فالمادة ١٠ من الميثاق تخول الجمعية العامة سلطة أن

"تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه".

ويتضمن هذا النطاق كل جوانب الميثاق، وكل شيء يتضمنه الميثاق ويشمله. ومجرد وضع هذه المادة في بداية سرد سلطات الجمعية يؤكد الأهمية التي يجب تعليقها على هذه المادة. فهي مفتاح الدور الكامل للجمعية العامة في الأمم المتحدة. وبهذا تكون الجمعية العامة قد أصبحت محفلاً عالمياً، بل وضمير العالم.

ولما كان وفد ماليزيا قد درس تقرير المجلس، كما تضمنته الوثيقة A/50/2، فإنه يود أن يورد الملاحظات التالية:

والمتضمنة في الوثيقة A/50/656، فقد أعربا في هاتين الرسالتين عن احتجاجهما الشديد على إصدار وتعميم أية وثائق بصفتها وثائق صادرة عن الأمم المتحدة، مما يسمى بالبعثة الدائمة ليوغوسلافيا.

وفي ضوء قرار مجلس الأمن ٧٧٧ (١٩٩٢) وقرار الجمعية العامة ١/٤٧، يود وفد بلدي أن يعرف على أي أساس اتخذ القرار بتعميم هذه الوثائق كوثائق للأمم المتحدة. ومن الذي يتخذ القرار في هذا الصدد؟ هل هو الأمين العام أم مجلس الأمن؟

سادسا، مع التسليم بأنه حدثت بعض التغييرات الإيجابية فيما يتعلق بعمل المجلس وإجراءات عمله على نحو ما هو مبين في شتى قراراته، فإننا نعتقد أنه يمكن القيام بالمزيد من العمل. ونأمل في أن يتمكن المجلس من أن يعتمد في المستقبل القريب التدابير الأخرى اللازمة لتحقيق المزيد من الشفافية والديمقراطية في عمله وفي عمليات اتخاذ القرارات وأن يضمن الطابع المؤسسي على هذه التدابير. وهذا أمر هام لضمان جعل قرارات المجلس تتمتع بالتأييد التام من مجموع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد يشاطر وفد بلدي الأمين العام آراءه في تقريره عن أعمال المنظمة A/50/1، الذي أكد فيه على أن

"مجلس الأمن لن يتمكن من النهوض بمسؤولياته المحددة بموجب الميثاق في صون وتدعيم السلم والأمن الدوليين ما لم تحظ قرارات المجلس بالدعم التام من قبل المجتمع الدولي".
(A/50/1، الفقرة ٥٠)

ومع التسليم بأن هذه الجمعية العامة ذاتها ينبغي بعث المزيد من النشاط فيها حتى تنجز المهام التي أناطها بها الميثاق، فإنه يجب أن تتضمن عملية بعث الحيوية تلك إجراء دراسة جادة ومتعمقة لأساليب عمل مجلس الأمن وقراراته. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل مع الوفود الأخرى في سبيل كفالة عدم إهدار الفرصة التي أتاحت خلال نظر هذا البند من جدول الأعمال.

السيد وانغ شويشان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يرى الوفد الصيني أن التقرير السنوي لمجلس الأمن يبين بطريقة دقيقة إلى حد ما الجهود التي قام بها المجلس خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٥ في مجال

وأن يخضع للمحاسبة أيضا. ولما كنا نتناول مختلف جوانب إصلاح الأمم المتحدة، فإننا نحتاج إلى البدء بعملية محددة تكفل خضوع المجلس للمحاسبة.

ثالثا، لئن كنا نرحب بإدراج المعلومات عن أنشطة لجان الجزاءات في التقرير، فإننا نرى أن المعلومات المتاحة سطحية وينقصها العمق. فهي لا تشير إلا إلى عدد الاجتماعات التي عقدت. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يجب أن يتضمن التقرير فصلا منفصلا يوضح توضيحا شاملا أنشطة ومقررات كل لجنة من لجان الجزاءات. وفي حين أننا نسلم بأن التصريحات الصحفية التي أعدها إدارة الإعلام حول المشاورات غير الرسمية للجان الجزاءات كانت مفيدة للغاية، إلا أنها ليس لها وضع رسمي. ولهذا نوج أن نرى ما نتج عن الاجتماعات غير الرسمية للجان الجزاءات منعكسا في التقرير السنوي القادم لمجلس الأمن.

رابعا، يشعر وفد بلدي بالحيرة إزاء الإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن في نهاية آب/اغسطس من هذا العام عندما اتخذ قرارا بشأن بند يتعلق بقوة عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا. وقد نتذكرون أن المجلس أقدم، في إبلاغه قراره، على إرسال رسالة، متضمنة في الوثيقة S/1995/748، موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن. ونرى هذا الإجراء غريبا ونعتقد أنه لا يتفق والممارسات الاعتيادية في المجلس، حيث يبت في القضايا عادة باتخاذ قرارات، ولا سيما بشأن القضايا المتعلقة بولاية وقوام عملية معينة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولهذا، فالإجراء الذي اتخذته المجلس في شهر آب/اغسطس يتطلب تفسيرا. ونود أن نعرف أساس القرار الذي أدى إلى هذا الإجراء. وهل يفهم أن لرسالة الرئيس مركزا قانونيا مساويا لمركز قرار للمجلس؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نعتقد أن المجلس وضع سابقة خطيرة.

خامسا، يصر وفد بلدي على أن الجمعية تستحق الحصول على معلومات كاملة عن الممارسة المتعلقة بتعميم البيانات الواردة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وهي دولة لم تنضم بعد إلى عضوية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يوافق وفد بلدي على الآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم لكرواتيا في رسالته الموجهة إلى الأمين العام والمتضمنة في الوثيقة A/50/545، والقائم بأعمال البوسنة والهرسك في رسالته الموجهة إلى الأمين العام

إن المجلس يتحمل مسؤوليات جسيمة. وتأمل الصين بإخلاص، بوصفها دولة دائمة العضوية، في أن يفتتح المجلس الفرصة التي يتيحها نظر الجمعية العامة في عمله فيستقي الحكمة من مجموع الدول الأعضاء، ويقيم تجربته الماضية بحيث يمكنه إنجاز الولايات التي أناطها بها الميثاق على نحو أكثر فعالية ويواصل الاضطلاع بدور إيجابي في صون السلم والأمن الدوليين، وبذلك يكفل تحقيق المزيد من الاستقرار والهدوء وتقليل الصراعات والاضطرابات في عالمنا هذا.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلدي في البداية أن يعرب عن خالص شكره لرئيس مجلس الأمن السفير سالم بن محمد الخصيبي، لعرضه تقرير المجلس للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ويسر وفد بلدي أيضا أن التقرير اعتمده المجلس هذا العام مرة أخرى في جلسة علنية.

وكما هو الحال في السنوات الأخيرة، أعد مجلس الأمن تقريرا ضخما يعبر عن الزيادة الكبيرة في أنشطته. وبوسع المجلس الآن، بعد أن تحرر من قيود الحرب الباردة، أن ينظر في الحالات التي تنطوي على تهديدات محتملة للسلم والأمن الدوليين دون التأثر بأفكار ايديولوجية مسبقة ومتهيزة. والقائمة التي أعدها المجلس عن أنشطته الرائعة إذا ما حكمنا من واقع عدد القرارات والبيانات الرئاسية المعتمدة والوقت الطويل الذي خصص للمشاورة غير الرسمية. والأهم من ذلك، إن التقرير ينوه بأن معظم قرارات المجلس اتخذت بتوافق الآراء. فبين القرارات السبعين التي اتخذت خلال الفترة التي يغطيها التقرير ١٣ قرارا فقط اعتمدت بتصويت غير إجماعي، وهُزم مشروعا قرارين باستخدام حق النقض.

ومن المؤكد أن هذا الاتجاه إيجابي نظرا لأنه يدل على أن المجلس لم يعد ساحة للمجاهة الأيديولوجية أو محفلا لتبادل الجدل بين الكتلتين، الأمر الذي أخذ بتماسك المجلس وفعاليته كثيرا في الماضي.

ولا يفوتني أن أشير الى أحد الجوانب الإيجابية لتقرير هذا العام، وهو أن شكله يجذب الانتباه بدرجة أكبر من الماضي، وأن تصنيف مختلف فصوله يجعل قراءته أكثر سهولة. مع ذلك لا يمكن لكل هذه الجوانب

صون السلم والأمن الدوليين. وفي العام المنصرم كان هناك اتجاه متزايد صوب التسوية السلمية للمنازعات من خلال المفاوضات وقد اضطلع المجلس، الذي يتحمل المسؤولية الجسيمة عن صون السلم والأمن الدوليين، بدور مفيد في تخفيف حدة الصراعات الإقليمية وفي النهوض بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

وكما يسجل التقرير، قام المجلس خلال الفترة قيد النظر بـ ٢٧٤ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته و ١٥٢ جلسة رسمية، واتخذ ٧٠ قرارا وأصدر ٨٢ بيانا رئاسيا، مما يدل على تحقيق زيادة واضحة بالأرقام خلال فترة الإثني عشر شهرا السابقة ويعبر بشكل ملموس عن الجهود الجماعية للمجلس. وفي الوقت نفسه، اعتمد المجلس بعض التدابير الجديدة التي تزيد من شفافية عمله والتي أسفرت عن تحقيق نتائج محسنة. وأعتقد أن جهود المجلس تلك ستحظى بالترحيب من الدول الأعضاء.

لقد استمع الوفد الصيني باهتمام الى المتكلمين السابقين. ونحن نرحب بالإعراب بحرية عن الآراء فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس وشفافيته لتسهيل مناقشة هذه المسائل في المستقبل. ونرى أن المجلس، باعتباره الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب عليه أن يعمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. أولا يتعين على المجلس أن يطور أسلوب عمل ديمقراطي؛ ويرسي ممارسة المشاورات الديمقراطية؛ ويستمع الى آراء أعضائه ومجموع الدول الأعضاء؛ ويمتنع عن فرض إرادة بلد واحد أو بضعة بلدان على الآخرين؛ ويمتنع عن اتخاذ الموقف المتعجرف المبني على منطق "إقبل بالأمر على علاقتها أو اتركه". ثانيا، على المجلس أن يولي اهتماما متساويا لجميع البؤر الساخنة وأن يمتنع عن تطبيق المعايير المزدوجة على الصراعات في مختلف المناطق. ثالثا، ينبغي أن تقوم هيئات الأمم المتحدة بأداء واجباتها، كل في مجال اختصاصه. وعلى المجلس ألا يتجاوز مهامه ويتدخل في شؤون الهيئات الأخرى. وأخيرا، يتعين أن يقوم المجلس، في الوقت الذي يضمن فيه فعاليته وكفاءته، بزيادة شفافية عمله وتعزيز جهده في تبادل المعلومات والاتصالات مع الجمعية العامة والدول غير الأعضاء في المجلس، خصوصا البلدان المعنية. فبهذا الأسلوب وحده يمكنه أن يساعد في تحسين الدقة والفعالية والهيبة لعملية اتخاذه للقرارات.

السلم والأمن الدوليين، ولأن هذين الجهازين الرئيسيين مسؤولان مسؤوليّة مشتركة عن صون السلم والأمن الدوليين: فالجمعية العامة مسؤولة عن طريق سلطتها الشاملة ومجلس الأمن مسؤول على المستوى العملي.

في ضوء هذه الاعتبارات، يجب أن نقول إن تقرير هذا العام لا يسمح للجمعية العامة، وبالتالي للدول الأعضاء التي يعمل مجلس الأمن بالنيابة عنها، بأن تشارك مشاركة كاملة في الأنشطة التي يضطلع بها في ميدان صون السلم والأمن الدوليين وكذلك في تقييم هذه الأنشطة في ضوء أهداف ومبادئ الميثاق مع أخذ جميع البيانات ذات الصلة في الحسبان بطبيعة الحال. وأود هنا أن أشير إلى أن الصعوبات الفنية التي تقدم عادة لتبرير النهج الحالي للتقارير يمكن تذليلها وتشهد على ذلك الآراء البسيطة المعقولة التي ظهرت في إطار الفريق العامل للجمعية العامة المعني بإصلاح مجلس الأمن. وبالمثل، ومع افتراض توفر الإرادة السياسية، فإن المسائل الواردة في تقرير المجلس، التي كانت الجمعية العامة قد أوصت بها في قرارها ٢٦٤/٤٨، تصبح دراستها دراسة متعمقة أمرا ممكنا وستكون مفيدة ومرغوبا فيها. وبالإضافة إلى ذلك فإن تقديم تقارير خاصة كما يقضي الميثاق، وعقد جلسات الإحاطة الإعلامية التي تنظم بمبادرة من رئيس مجلس الأمن وبدعم فني ووثائقي من الأمانة العامة، يمكن في رأينا أن يعززا قيام علاقة سليمة ومنتجة بين الجهازين الرئيسيين وينبغي أن يطبقا عمليا.

وتقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة ينبغي أن يكون محكا لقياس التقدم المحرز في تحسين الشفافية في عمل المجلس وفي عملية اتخاذ القرار. وفي هذا الصدد، يجب أن نلاحظ عدم وجود مبادرات جديدة في الاتجاه إلى زيادة الشفافية وتحقيق المزيد من الديمقراطية، وكذلك الضعف المطرد في آليات التشاور التي بدأت أعراض كل التقييدات التي تعاني منها تظهر الآن. وبالمثل صار تنفيذ الالتزام بعقد جلسات مفتوحة بتواتر أكبر - بالاستناد، بالمناسبة، إلى النظام الداخلي المؤقت للمجلس - يتأخر على نحو غير مناسب.

وفيما يتعلق بالجزءات يضحى التقرير بالنهج التحليلي لحساب نهج وصفي ووظيفي لا يعالج بإنصاف مسألة بدأت تسترعي بشكل متزايد انتباه المجتمع الدولي بأسره.

الإيجابية أن تخفي حقيقة أن تقرير هذا العام لا يختلف في مضمونه عن تقارير الأعوام الماضية. ويعتبر التقرير بحق خلاصة موجزة وتعدادا لأنشطة المجلس خلال الفترة التي يشملها. والواقع أن التقرير، كما قال واضعوه، يشكل

"دليلا لأنشطة مجلس الأمن خلال الفترة التي يشملها". (A/50/2 المقدمة، الصفحة ١٧)

وخلال مناقشة هذا البند من الدورة التاسعة والأربعين قدم عدد كبير من الوفود نقدا بنّاء بشأن تقارير المجلس. وتطرق ملاحظتنا إلى مادة التقارير وكذلك إلى إجراءات عمل المجلس. وقدمت اقتراحات بسيطة لإصلاح الحالة. وفي معظم الحالات، لم تتطلب مراعاة تلك كالمقترحات اتخاذ تدابير معقدة أو خاصة لتنفيذها. ونظرا لأن المجلس لم يعتمد معظم المقترحات فإن ملاحظتنا لا تزال صالحة وكذلك إصرارنا على ضرورة تقديم تقارير موضوعية تستجيب للأغراض الواردة في المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتوفر المناقشات الخاصة بتقرير مجلس الأمن فرصة فريدة للدول الأعضاء تعرب فيها عن وجهات نظرها ليس فقط حول أنشطة المجلس ولكن أيضا حول الطريقة التي يضطلع بها هذا الجهاز بالمهام التي عهد بها إليه ميثاق الأمم المتحدة. والاهتمام الذي أثارته هذه المناقشة فيما بين الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة يبين المكان المركزي الذي يحتله مجلس الأمن الآن في أداء المنظمة، على الرغم من أن هذا لا يعني أن الاهتمام الكافي أعطي لضرورة المشاركة المتزايدة من جانب الجمعية العامة في توجيه وتشجيع ومراقبة ودعم إجراءات المجلس.

وبالتالي فإن مفهوم ومحتويات تقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة تعتبر مؤشرات قيمة لقياس درجة احترام التوازنات المقلقة وغير الكاملة التي أقامها ميثاق الأمم المتحدة فيما بين الأجهزة الرئيسية المختلفة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك تلقي هذه التقارير الضوء على التطور المؤسسي الشامل صوب تحقيق الديمقراطية في الأمم المتحدة. ولذلك فإن المتطلبات المؤسسية لرفع تقارير مجلس الأمن لا يمكن تقليلها لتصبح مجرد شكلية إضافية لأن هذه التقارير تستهدف مساعدة الجمعية العامة في الاضطلاع بمسؤولياتها السياسية في ميدان صون

وهكذا نشعر بأن عامة الأعضاء ستكون لديهم القدرة على أن يقيموا بدقة أكبر الإجراءات التي اتخذها المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ومع ذلك، فإن التقرير في شكله الحالي يمثل، في رأينا، خطوة هامة تجاه الشفافية، بما لذلك من أهمية حيوية للمصادقية الشاملة للمجلس ومن ثم لفاعليته. ومن رأينا أن تقديم معلومات أكثر وأفضل عن الإجراءات التي يتخذها المجلس والأسباب وراء اتخاذها عنصر حاسم لإصلاح مجلس الأمن.

وقد حاولنا خلال رئاستنا للمجلس في حزيران/يونيه من هذا العام أن نراعي بقدر الإمكان حاجة العضوية العامة إلى المعلومات. فنحن نعلق أهمية قصوى على الشفافية وعلى التدفق الحر للمعلومات. لذلك، فقد دأبنا على إحاطة الدول غير الأعضاء في المجلس علما بما يقوم به المجلس من عمل على أساس يومي. ونؤمن بأن هذا أسلوب ضروري ومثمر للغاية ليس فقط بالنسبة لعامة الأعضاء وإنما لأعضاء مجلس الأمن أنفسهم. وسنستمر في تأييد الجهود المبذولة لمواصلة استحداث آليات لزيادة وتحسين تدفق المعلومات فيما بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس.

لقد قائم نائبا رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن بتوزيع ضميمه ملاحظاتهم وتقييمهما في الوثيقة A/49/965؛ وهي وثيقة نفيسة للغاية. وقد أشرنا في بياننا في العام الماضي إلى أننا نؤيد الكثير من الأفكار الواردة في المجموعة الثانية والتي تهدف إلى تعزيز شفافية المجلس وطرائق عمله. وقد نفذ المجلس منذ ذلك الحين بعض تلك الأفكار. ولا يزال يتعين اعتماد البعض الآخر.

والفرع الذي يعالج أنشطته شتى لجان الجزاءات في التقرير الحالي يعكس القرار الذي اتخذته المجلس في آذار/مارس ١٩٩٥ بشأن تقديم المزيد من المعلومات عن كل لجنة من لجان الجزاءات. فتقديم مزيد من هذه المعلومات سيساعد على جعل إجراءات هذه اللجان أكثر شفافية. وإنني، بصفتي رئيسا لإحدى تلك اللجان، أرحب بهذا التحسين. إنه خطوة في الاتجاه الصحيح.

وبالإضافة إلى ذلك لم يتعرض التقرير للنتائج الممكنة لتعاون مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية في العملية الراهنة التي تستهدف تحقيق إمكانية التكامل. ونظرا للأمال التي نعلقها على هذا النوع من التعاون، فيجب أن نستخلص الدروس من التجارب الراهنة مثل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي يشرف مجلس الأمن من خلالها على عملية تؤدي إلى استفتاء بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية تنظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. وتجري في أجزاء أخرى من العالم عمليات تنطوي على أشكال أخرى من التعاون، وكان من الأفضل أن يقدم التقرير السنوي للمجلس تقييما لهذه العمليات من الناحيتين السياسية والعملية.

وعن طريق هذه الملاحظات والمقترحات، التي تضاف إلى ملاحظات ومقترحات الوفود الأخرى، يمكن لأعضاء مجلس الأمن أن يدركوا الأهمية التي نوليها لأنشطتهم وما نتوقه منهم. ونأمل أن يظهر التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في الدورة الحادية والخمسين ما تحقق من تطور نوعي وأن يرقى إلى المستوى اللازم لتعزيز حوار مثمر أساسه العلاقة التعاقدية المجسدة في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد ايتل (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي في البداية أن أضم صوت وفدي إلى ما قاله اليوم رئيس مجلس الأمن الممثل الدائم لعمان السفير الخصيبي. وبالإضافة إلى ملاحظاته أود أن أقول ما يلي:

إننا نرحب بعرض تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وتقرير هذا العام، مثل تقرير العام الماضي، يتسم مرة أخرى بأنه واسع النطاق واقتضى تجميعه عملا مكثفا، وهو يعكس جدول الأعمال الواسع النطاق الذي اضطلع به المجلس في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥.

والتقرير وثيقة غنية بالمعلومات تأخذ في اعتبارها جميع أنشطة المجلس. بيد أننا نرى أنه لو أضيفت إلى عرض الحقائق عناصر ذات طابع تحليلي أكبر لأعطت للتقرير مزيدا من الجوهر. كما نأمل بأن تعكس التقارير بشكل أفضل في المستقبل وجهات نظر أعضاء المجلس عما يقومون به من عمل وأن تبين المجالات التي توجد فيها اختلافات في الرأي.

ونؤكد مجدداً تأييد ألمانيا للمقترحات الرامية إلى تعزيز الحوار بين المجلس والعضوية العامة. وعقد عدد أكبر من الاجتماعات المفتوحة سيسمح لمجلس الأمن بالاستماع إلى آراء أعضاء الأمم المتحدة الذين ليسوا بأعضاء في مجلس الأمن بالنسبة لكل حالة على حدة.

ونؤيد، بالمثل، إيجاد تنسيق أفضل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، على نحو ما بادرت باقتراحه الأرجنتين ونيوزيلندا. كما أن الإجراءات الجديدة بشأن التشاور وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات، على نحو ما عرض في تقرير المجلس إلى الجمعية العامة في السنة الماضية، أصبحت في الوقت نفسه ممارسة مرعية.

إن تحسين شفافية المجلس وانفتاحه عنصر أساسي لإصلاح مجلس الأمن. ويؤكد ذلك تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية وضميمة ملاحظات وتقييم نائب رئيس الفريق، مثلما يؤكد عدد كبير من البيانات التي ألقاها رؤساء الوفود خلال المناقشة العامة وخلال الاجتماع التذكاري الخاص للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. وتعتبر الدول الأعضاء توسيع مجلس الأمن وتحسين شفافية أنشطة المجلس على نفس القدر من الأهمية وجزأين لا يتجزآن، من مجموعة تدابير شاملة. وكان بلدي يشاطر وجهة النظر هذه على الدوام. فلن نستطيع أن نطمئن عامة الأعضاء إلى أن آراءهم تمثل في المجلس بشكل واف إلا من خلال زيادة شفافية المجلس وتيسير تدفق المعلومات بين المجلس والدول غير الأعضاء في المجلس.

وترحب ألمانيا مرة ثانية بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ويعكس التقرير الحالي ووعي المجلس بالحاجة إلى إنجاز قدر أكبر من الشفافية في عمله. ولا أزال على ثقة من أنه ستتخذ تدابير أخرى في هذا الاتجاه. وإذا أراد المجلس أن يظل متمتعاً بالمصداقية، فيتعين على غير الأعضاء والأعضاء على حد سواء أن يواصلوا العمل في هذا الاتجاه. وإنني لأمل أن تساهم الكثير من الاقتراحات البناءة التي تقدمت بها الدول الأعضاء في الماضي في بلوغ تلك الغاية. فتلك الاقتراحات جزء لا يتجزأ من حزمة الإصلاح الرامية إلى جعل المجلس أكثر شفافية، وأكثر مصداقية، وأفضل قدرة على صون السلم والأمن.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢١٧/٥٥